الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: مالية

**تخصص: محاسبة**

# دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

## - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأملاح - المغير -

**إعداد الطلبة:**

**- عماد الدين قنوعة**

**- محمد الأزهر ونيسي**

**-مرزوق زهير**

**تحت إشراف:**

**- د. بشير زبيدي**

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| د. | أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي | رئيساً |
| د. بشير زبيدي | أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| د. | أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2023/2022م**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

إذا شكرنا فالله أحق وأولى بالشكر فنشكر الله على توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **"زبيدي بشير"** الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة واسهاماته كما نشكر كل من أعاننا وقدم لنا اي مساعدة لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل ما ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز واتمام هذا

العمل ولو بكلمة طيبة.

**الملخص**:

إن التطور في مجال المعلومات أثر بشكل كبير على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي تكون ضرورية للإدارة من أجل اتخاذ القرارات وساهم هذا التطور اهتمام أكثر بجودة المعلومات المحاسبية، لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه عملية تقييم الأداء المالي. تناولت هذه الدراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وأثرها في عملية اتخاذ القرار.

هدفت هذه المعرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتأثير تقرير مراجع الحسابات عليها، كذلك تم التطرق إلى التحليل المالي ومدى تأثره بجودة المعلومات المحاسبية. وتضمنت هذه الدراسة جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي احتوى الجانب الأول مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية والأداء المالي، إضافة إلى العلاقة بينهما، أما الجانب الثاني فقد طبقت دراسة ميدانية على مؤسسة الاملاح الوطنية واعتمدنا على القوائم المالية لها، ولخصت الدراسة إلى نتائج أهمها التأكيد على ان الخصائص الاساسية هي الملائمة والموثوقية بالإضافة إلى الخصائص الثانوية تؤثر بشكل إيجابي في عملية تحليل الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الوضعية المالية.

**Abstract:**

L'évolution dans le domaine de l'information a grandement affecté la nature et la qualité des information comptables nécessaire à la direction pour prendre des décisions; et cette évolution a contribué à accroitre l'intérêt pour la qualité de l'information comptable. car son exactitude et sa qualité sont la base sur laquelle repose le processus d'évaluation de la performance financière.

Cette étude a examiné le rôle de ma qualité de l'information comptable dans l'amélioration de la performance financière de l'institution économique il visait à connaitre les caractéristiques qualitatives de l'information comptable et l'impact du rapport de l'auditeur sur celle-ci. Ainsi que la performance financière et son impact sur la qualité de l'information comptable. Cette étude comprenait deux aspects: un coté théorique et un coté appliqué.

Le premier aspect contenait des concepts généraux sur l'information comptable et la performance financière. En plus de la relation entre eux. Quant au second aspect. Nous avons donné un aperçu de l'institution étudiés. La fondation zaghbiyat et nous nous sommes appuyés sur l'étude de cas. Positivement dans le processus d'évaluation de la performance financière des institution économiques.

**Keywords:**L'information comptable qualité de l'information comptable performance financière

# فهرس المحتويات

**شكر وتقدير**

**الملخص**

**فهرس المحتويات** ..... **I**

**قائمة الاشكال**..... **IV**

**قائمة الجداول** ..... **V**

**مقدمة:** ..... أ

**الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة**

تمهيد:.....7

المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية والوضعية المالية..... 8

المطلب الأول: أساسيات حول جودة المعلومات المحاسبية..... 8

الفرع الأول: ماهية المعلومات المحاسبية..... 8

الفرع الثاني: تصنيفات المعلومات المحاسبية .....11

الفرع الثالث: نظام المعلومات المحاسبي.....13

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية.....17

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي والوضعية المالية.....17

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي وأهدافه.....22

الفرع الثالث: خطوات ومصادر تقييم الأداء المالي.....23

المبحث الثاني: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية .....27

المطلب الأول: المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء المالي.....27

الفرع الأول: دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي.....27

الفرع الثاني: أثر المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي.....29

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي .....30

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية الأداء المالي .....30

الفرع الثاني: معلومات غير مالية وكمية.....31
الفرع الثالث: معلومات غير كمية.....31
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي.....32
المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.....32
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....32
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية .....36
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة ...37
خلاصة الفصل:.....40

**الفصل الثاني:الإطار التطبيقي للدراسة**

تمهيد:.....42
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة ملاحات مروان .....43
المطلب الأول: تعريف بمؤسسة ملاحات مروان .....43
المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ملاحات مروان.....45
المطلب الثالث: الهيكلة التنظيمية لمؤسسة ملاحات مروان.....45
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .....50
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....50
الفرع الأول: حساب رأس المال العامل .....50
الفرع الثاني: حساب احتياجات رأس المال العامل.....52
الفرع الثالث: حساب الخزينة الصافية للمؤسسة.....53
المطلب الثاني: نسب السيولة والهيكلة المالية.....54
الفرع الأول: نسب السيولة .....54
الفرع الثاني: نسب الهيكلة .....57
المطلب الثالث: نسب الربحية.....66
الفرع الأول: نسبة ربحية الأصول.....66

الفرع الثاني: نسبة ربحية الأموال الخاصة.....67
المطلب الرابع: نسب المردودية.....68
خلاصة الفصل:.....70
**الخاتمة**
**قائمة المراجع**.....77

# قائمة الاشكال

الشكل رقم (1): يبين تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير. ..... 12
الشكل رقم (2): يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية. ..... 12
الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة. ..... 49
الشكل رقم (04): يوضح نسبة راس المال العامل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 51
الشكل رقم (05): يوضح نسبة احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 52
الشكل رقم (06): يوضح نسبة الخزينة الصافية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 53
الشكل رقم (07): يوضح نسبة الخزينة الصافية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 54
الشكل رقم (08): يوضح نسبة التداول في المؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 55
الشكل رقم (09): يوضح نسبة السيولة الجاهزة المؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 56
الشكل رقم (10): يوضح نسبة التمويل الدائم المؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 57
الشكل رقم (11): يوضح نسبة التمويل الخاص المؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 58
الشكل رقم (12): يوضح نسبة التمويل الخارجي المؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 59
الشكل رقم (13): يوضح نسبة الاستقلالية المالية المؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 60
الشكل رقم (14): يوضح نسبة الأصول الثابتة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 61
الشكل رقم (15): يوضح نسبة الأصول المتداولة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 62
الشكل رقم (16): يوضح نسبة الأموال الخاصة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 63
الشكل رقم (17): يوضح نسبة الديون طويلة ومتوسطة الاجل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 64
الشكل رقم (18): يوضح نسبة الديون قصيرة الاجل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 65
الشكل رقم (19): يوضح نسبة ربحية الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)..... 66
الشكل رقم (20): يوضح نسبة ربحية الأموال الخاصة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 67
الشكل رقم (21): يوضح نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 68
الشكل رقم (22): يوضح نسبة المردودية المالية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م) ..... 69

# قائمة الجداول

الجدول رقم (01): يوضح مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....50
الجدول رقم (02): يوضح نسبة السيولة السريعة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....54
الجدول رقم (03): يوضح نسبة التداول في المؤسسة في الفترة (2017-2021م).....55
الجدول رقم (04): يوضح نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....56
الجدول رقم (05): يوضح نسبة التحليل الافقي للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....57
الجدول رقم (06): يوضح نسبة هيكلة الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....61
الجدول رقم (07): يوضح نسبة هيكلة الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....63
الجدول رقم (09): يوضح نسب الربحية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م).....66
الجدول رقم (10): يوضح نسب المردودية في المؤسسة في الفترة (2017-2021م).....68

# مقدمة

**أ. توطئة:**

في خضم التطورات المشاركة التي تواجه المحيط الاقتصادي من تبنى مفهوم اقتصاد المعارف وزيادة حجم المؤسسات الاقتصادية وتعقد هياكلها، وظهور التطور التكنولوجي السريع واشتداد حدة المنافسة، أصبح الزاما على المؤسسة الاقتصادية توفير قدر كاف من جودة المعلومات المحاسبية التي يطلبها المهتمون بشؤونها من ادارة ومساهمين ومتعاملين التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى توفير افضل وأدق المعلومات وأكثرها ملائمة ومرونة بشكل يتناسب خاصة مع احتياجات الادارة المواجهة مشاكلها المتزايدة. وبالكيفية التي تتيح لها اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم.

وبات من الضروري أن تتوفر المعلومات اللازمة لمتحدي القرار وقد أصبح للمعلومات دور مهم في تحديد فاعلية وكفاءة المنشأة وتقدم الشركات من خلال قدرتها على إنتاج معلومات من أجل بناء وتصميم انظمة محاسبية للسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لأداء المنشاة ولضمان وصول معلومات موثوقة، صحيحة ودقيقة ذات جودة، لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبني عليه تقييم الاداء المالي واتخاذ القرارات. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها.

لذا تعتبر عملية تقييم الاداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من اجل التحقق من بلوغها الاهداف المراد تحقيقها وإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي لها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تطور وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، كذلك من أهم العوامل التي تهم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ذات المصلحة، وتحسين الأداء المالي وتطوير وتحديد المؤسسات لم يعد أمرا اختياريا، ولكنه أصبح شرطا جوهريا للبقاء والاستمرارية.

وأخيرا يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر ركيزة أساسية في عملية اتخاذ قرار وهذا أيضا وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة حيث يتم الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المهمة داخل الشركة.

## 2. الاشكالية الرئيسية:

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟**

تندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- مامدلولية جودة المعلومات المحاسبية ؟
- هل الخصائص الثانوية تجعل المعلومات المحاسبية اكثر موثوقية؟
- ماهي مؤشرات التحليل المالي التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يعتمد مسيرو مؤسسة الأملاح الوطنية على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتحليل الوضعية المالية؟

## 3. الفرضيات:

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات التي قمنا بصياغتها وسنحاول الإجابة عنها والتأكد من صحتها ضمن هذه الدراسة:

-خصائص جودة المعلومات المحاسبية دليل على جودتها.

- توفر الخصائص الثانوية في المعلومات المحاسبية لا تزيد من جودتها.

–اهم المؤشرات التي تعكس على الوضعية المالية للمؤسسة هي : مؤشرات التوازن المالي ,نسب السيولة , نسب الربحية .

– المعلومات المحاسبية التي تنتجها مصلحة المحاسبة في مؤسسة الأملاح الوطنية تستغلها إدارتها في التحليل الوضعية المالية للمؤسسة

**4. أسباب اختيار الموضوع:**

**أ. أسباب شخصية:**

موضوع البحث يدخل ضمن التخصص المدروس في الجامعة الميول الشخصي في دراسة جودة المعلومات المحاسبية، والاهتمام بالمجال.

**ب. أسباب موضوعية:**

أهمية المؤسسات وخاصة منها الاقتصادية والتجارية في الاقتصاد الوطني، محاولة الاكتشاف على ما يمكن أن تنجزه جودة المعلومات المحاسبية.

**5. أهمية الموضوع:**

تأتي اهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من اهم المواضيع النظرية الملموسة حاليا حيث ان كل من الاداء المالي والقوائم المالية يشكلان اهمية كبيرة في استمرارية نشاط المؤسسة وعليه تتجلى اهمية هذه الدراسة انطلاقا من اهمية المعلومات المحاسبية وجودتها لتحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لان هذه الاخيرة تشكل الركيزة الاساسية لدعم الاقتصاد الوطني، وكذلك تعتمد اهميتها من جملة التقارير والمعلومات المحاسبية في المؤسسة، لما في ذلك من اثر كبير في تقييم وتحسين ادائها المالي هذا من جهة وجهة أخرى تساعد جودة المعلومات في تحسين الاداء المالي للمؤسسة.

## 6. أهداف الموضوع:

التعرف على جودة المعلومات المحاسبية وتوضيح مفهوم الاداء المالي ومؤشراته وتقييمه محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه محاولة معرفة اهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وكيف يتم الاعتماد عليها لتحسين الاداء المالي.

التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي محاولة الاطلاع على مدى تطبيق جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وكيفية توظيفها في تحسين الأداء المالي من خلال دراسة الحالة.

## 7. الإطار الزماني والمكاني:

للدراسة حدود زمانية ومكانية وتتمثل في:

### 1.7. الحدود الزمانية:

امتدت دراسة هذا الموضوع لفترة لثلاث سنوات متتالية من 2017 الى 2021.

### 2.7. الحدود المكانية:

اقتصر البحث على توضيح دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية الماليةللمؤسسة الاقتصادية، واعتمدنا على دراسة الحالة لمؤسسة الأملاح الوطنية.

## 8. منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على اشكالية البحث واختيار الفرضية، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، الموافق للدراسة النظرية الذي يهدف الى معرفة الدقيقة والمفصلة للأداء المالي ومؤشرات تقييمه والمعلومات المحاسبية وانواعها ومساهمتها في التحليل المالي وبالنسبة لجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة

## 9. صعوبات الدراسة:

لقد اعترض هذه الدراسة جملة من الصعوبات اهمها:

– صعوبة تصريح المؤسسة المعنية بدراسة حالة عن معلوماتها المحاسبية.

## 10. هيكل الدراسة:

الإنجاز هذه مذكرة قمنا بتقسيمها إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام واختيارالفرضيات التي جاءت في المقدمة:

الفصل الأول بعنوان الادبيات النظرية للدراسة أدرجنا تحته ثلاث مباحث المبحث الاول: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية والوضعية المالية اما المبحث الثاني: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية وأما المبحث الثالث سيتم التطرق الى: دراسات سابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية، الفصل الثاني: اخيرا سيتم في هذا الفصل دراسة تطبيقية حول مؤسسة الأملاح الوطنية من حيث الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الاداء المالي للمؤسسة.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للدراسة

**تمهيد:**

يثير موضوع جودة المعلومات المالية اهتمام المحللين الاقتصاديين من أجل تحليل الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية وتحديد مدى قدرتها في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي الاعتماد على مختلف مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية لعدة سنوات استنادا على القوائم المالية للمؤسسة.

وباعتبار تقييم الأداء المالي الخطوة الأساسية لمعالجة اختلالات الأداء المالي للمؤسسة وتحسين مركزها، وعليهفأن هذا الفصل يعالج الإطار النظري بتقييم الأداء المالي ضمن ثلاث مباحث.

**المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية والوضعية المالية**

**المبحث الثاني: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية**

**المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة**

## المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية والوضعية المالية

سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية جودة المعلومات المحاسبية و الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ,حيث قسمنا هذا المبحث الى مطلبين هما :

### المطلب الأول: أساسيات حول جودة المعلومات المحاسبية

سيتم التطرق في هذا المطلب على بعض مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية ,وأهم خصائصها والعوامل المؤثرة فيها

#### الفرع الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

- **أولا:** مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها: وردت عدت تعريفات لها سنذكر منها ما يلي:

❖ **التعريف الأول:** هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها، بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا[1].

❖ **التعريف الثاني:** هي مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي تجعلها قابلة للاستخدام(مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل مخرجات في نظام المعلومات المحاسبية ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة[2].

**من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن:** المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، من بيانات كمية وغير كمية، يتم معالجتها وتحويلها إلى معلومات للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ مختلف القرارات.

---

[1]– سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[2]– محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص: 51.

- 2- **أهمية المعلومات المحاسبية:** نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالةّ عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية، تتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات، لاسيما متخذي القرارات، وكذلك إمدادهم بمزيد من المعرفة؛ حيث أن وفرة المعلومات ضرورية، إما تؤدي لزيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الاختيارات.
- وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها، يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، والقصور في تخطيط الرقابة، وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى معلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة، وحديثة، تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.
- وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي:
- - النمو في حجم الشركة: يؤدي لضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- - ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
- - تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير المعلومات التي تخدم الأهداف المختلفة.
- - التأثّر بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثّر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

**ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية**

قام مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB بإصدار قائمة المفاهيم رقم اثنان في سنة 1980 بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي سنذكرها كما يلي:

**1-الخصائص الأساسية**[1]: وهي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، كما يمكن أن تتحقق من خلال شرطين أساسيين (أو أحدهما على الأقل) هما: المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لمتخذي القرار، أو المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار.

**1-1 الخصائص الرئيسية:** وتتعلق بخاصيتين رئيسيتين هما:

**أ- الملائمة:** حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذي القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية، عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه، والمساهمة في تحديد البديل الأمثل، الذي يمثل القرار المتخذ، وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال التالي:

- التوقيت الزمني المناسب، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية.

**ب- الثقة:** وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار)، لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

- صدق التعبير، الحياد، قابلية التحقق.

**1-2 الخصائص الثانوية:**[2]حددت هيئة معايير المحاسبة الدوليةFASB الخصائص الثانوية التالية والتي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية وهي:

**أ- الثبات والاتساق:** إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في

[1]- سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره،ص، ص: 33، 34.

[2]- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص، ص: 53، 54.

معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت إلى هذا التغيير والآثار المترتبة عليه.

**ب- قابلية المقارنة:** يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة مما يسبب صعوبة في إجراءات المقارنات بين النتائج المالية للمنشاة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية.

إن عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للشركة يحقق قدرا من الدقة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية.

**الفرع الثاني: تصنيفاتالمعلومات المحاسبية**

**1- تصنيفات (الأنواع) المعلومات المحاسبية:**

تعتبر التقارير الشكل الأكثر استخداما لتقديم المعلومات، وتختلف أشكال هذه التقارير بما تحتويها من معلومات مالية، تتنوع بتنوع تلك التقارير، والتي سنستعرضها في الشكل التالي:

كما تصنف المعلومات المحاسبية من حيث المحتوى إلى:

**أ-المعلومات الاستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا، وتتعلق بصياغة أهداف الشركة والخطط طويلة الأجل، للوصول إلى هذه الأهداف.

**ب-المعلومات التكتيكية:** تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، كجدول الإنتاج وخطط الصيانة وتدريبات الأفراد.

**ج- المعلومات التشغيلية:** وهي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية كالمعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

**الشكل رقم (1): يبين تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير.**

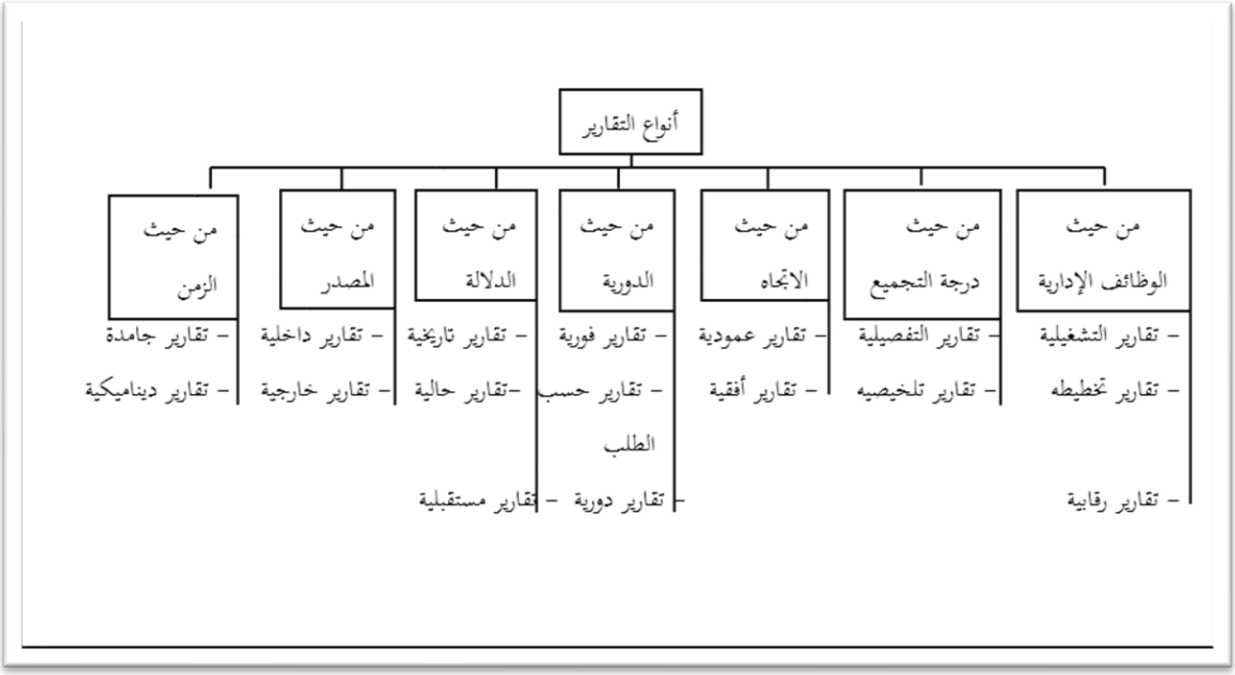


-**المصدر**: ناهد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص: 18.

**الشكل رقم (2): يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية.**

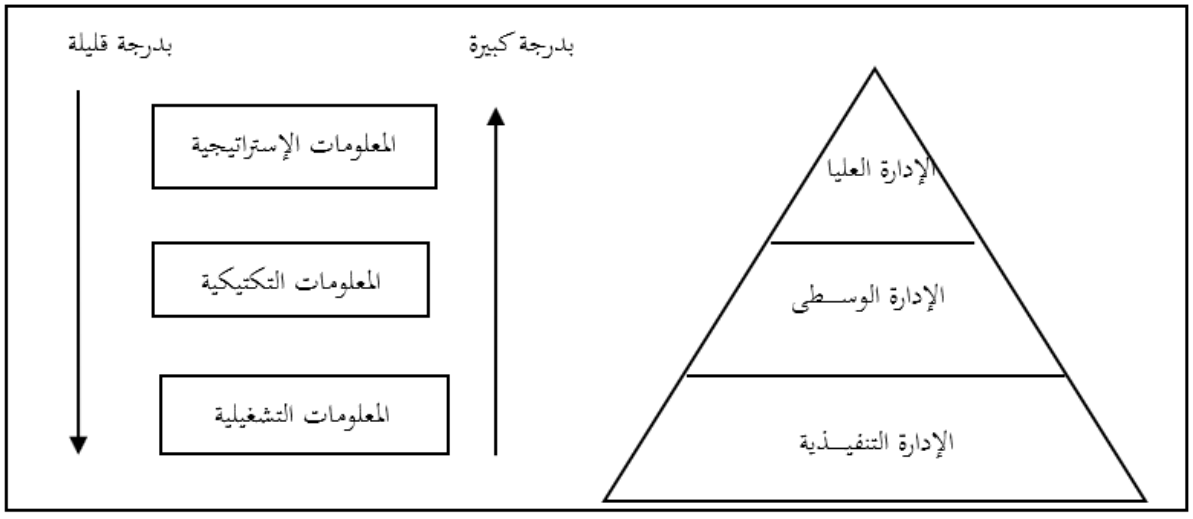


- **المصدر**: ناهد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص:18.

ويتبين من الشكل السابق أنه على نظم المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

**الفرع الثالث: نظام المعلومات المحاسبي**

- **أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:** هناك عدة تعاريف وردت في هذا المصطلح سنقوم بعرض بعض منها:

1-هو النظام الذي يستخدم الموارد الملموسة وغير الملموسة، تحويل البيانات عن العمليات والأحداث الاقتصادية، إلى معلومات محاسبية بهدف تلبية احتياجات مختلف المستخدمين[1].

2- هو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات، لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.[2]

3-هو أحد مكونات التنظيم الإداري، يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المادية والكمية لاتخاذ القرارات، إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[3]

- من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبي: هو نظام يقوم بجمع وتخزين وتسجيل البيانات وتحويلها إلى معلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

- **ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي:** يتسم بالعديد من الخصائص سنذكر بعضا منها[4]:

- موجها أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية، ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة.

---

[1]- ناهد محمد يسرى، سيد محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2]- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص: 22.

[3]- منذر يحيى الداية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[4]- محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص، ص: 78، 79.

– يتم تسجيل العمليات المحاسبية باستخدام طريقة القيد المزدوج، المعروف بمسك السجلات المحاسبية، والتي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائنة والمدينة في كل قيد محاسبي.

– يتم تسجيل العمليات المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها، من خلال ما يسمى بميزان المراجعة AuditTrail وهو عبارة عن سجل خاص لكل عملية، يتم الاحتفاظ به في النظام لبيان تفاصيل العملية.

– تعتبر النظم المحاسبية ذات طبيعة دورية، حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري (شهري، فصلي، سنوي).

– تهتم النظم المحاسبية بالبيانات التاريخية، حيث تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا كعملية البيع والشراء وغيرها، ولذلك فإنها لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.

**ثالثا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي**

يتكون أي نظام معلومات محاسبيي من عدة وحدات تتمثل فيما يلي[1]:

**1– وحدة تجميع البيانات:** تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب، ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبية لبنك تجاري مثلا، تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والادخار، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة، فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية، وقرارات الصنع، أو الشراء، تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

[1]– كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 51.

**2- وحدة تشغيل البيانات:** والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ويظهر ذلك ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد، لتكون معلومات مفيدة، لمستخدمي القرارات، وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

**3- وحدة التخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة، والحفاظ عليها للاستخدام المستقبلي، أو لإدخال بعض العمليات عليها، قبل إرسالها لمتخذي القرارات.

**4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):** وهي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي، حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة.

**5- دورة القرارات الإدارية:** القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيارية بين البدائل، ويقوم متخذ القرار بمراجعة الأهداف، ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة

وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.

**رابعا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي**

تتمثل المعلومات في مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها النظام ليعمل بشكل مترابط ومتكامل، وتختلف هذه المقومات من شركة إلى أخرى باختلاف الأهداف المطلوبة من النظام واختلاف البيئة التي يعمل بها.

وبغض النظر عن درجة تقنية النظام، سواء كان نظاما يدويا أو آليا أو الكترونيا فإن هناك مجموعة من المقومات الرئيسية التي نجد فيها الأنظمة وهي تشمل ما يلي:

**1- القواعد والمعايير:** تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي، ومصدر الأحكام فيه، وهي التي تحدد مساراته وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته[1].

**2- هيكل النظام:** وهو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام، وأسلوب تقسيمه، ومستويات تقسيمه رأسيا، والعلاقة التي تربط بين مكونات النظام رأسيا وأفقيا، ويتأثر هيكل نظام المحاسبي بعدد من العوامل منها حجم المنظمة، طبيعة نشاطها، وأهدافها، وشكل الملكية، ونوعية المعلومات المطلوبة[2].

**3- الوسائل:** إن نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وسائل لإيصال البيانات، ويمكن تبين الوسائل على النحويين التاليين:

- ✓ مجموعة الأوراق الثبوتية.
- ✓ المجموعة المستندية.

**4- دليل الحسابات:** يعد الدليل المحاسبي هو، الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية، ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها: اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية، مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها، وكذلك يساهم في الضبط الداخلي، ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، وكذلك يسهل عملية الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلفة لوحدات الشركة.

**5- التقارير:** وهي مخرجات النظم المحاسبيةّ، وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، ويمكن تصنيف التقارير إلى قوائم مالية لمجموعتين أساسيتين هما:

---

[1]- الحسون و آخرون، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1991، ص: 47.

[2]- الساري، خضر باري فريح، النظام المحاسبي لشركة تنمية البذور، دراسة تطبيقية في شركة ما بين النهرين، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، العراق، 2000، ص: 16.

- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات الخارجية.
- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات داخلية.

**6- الأفـراد:** لكـي يقـوم النظـام بتأديـة وظائفـه، فإنـه لابـد مـن وجـود مجموعـة مـن الأفـراد (محاسبين)، تعمل على تشغيل العمليات للنظام بالشكل المطلوب[1].

**7- الآلات والأجهـزة المسـاعدة:** و هـي المقومـات الماديـة فـي تنفيـذ خطـوات و إجـراءات النظـام المحاسـبي، إذ تستخدم الآلات لمعالجـة البيانـات المحاسبية، و قد مرة هذه المعالجـة بعدة خطـوات فنيـة تكنولوجيـة، انتهـت باستخدام الحاسب الإلكترونـي، فـي تحليل و معالجـة الكم الهائل من البيانـات المحاسبية، للحصـول علـى معلومـات بالسرعة، و الدقة، الملائمتين لمستخدميها.

**المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية**

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الاداء المالي والوضعية المالية وتقييمه بالإضافة الى خطوات ومصادر التقييم المالي

**الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي والوضعية المالية**

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي سنتعرف أولا على مفهوم الأداء حيث ينظر P.Druker إلى الأداء على أنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء تكمن في تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعمال. نستنتج من هذا التعريف أن الأداء هو عبارة عن مدى تحقيق التوازن بين رضا كل من المساهمين والعمال دون استمرارية المؤسسة إلى الخطر فالأداء من وجهة نظر صاحب هذا التعريف هو عبارة عن بلوغ أهداف المساهمين المرجوة والممثلة في تعظيم الربح بأقل التكاليف[2].

---

[1]- العمار، علي قاسم حميد، تقويم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في شركة عامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير، كلبية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص: 30.

[2]- كحيل سليم دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015/2014، ص 41

أما Wheelen & Hanger فقد عرف الأداء على أنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويلاحظ على تلك التعاريف تباينها في نظريتها للأداء فبعضهم ينظر على أنه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها، في حين يعتقد بعضهم الأخر بأنه الطريقة التي يتم خلالها الاستخدام الكفء للموارد[1].

ومن ثم أن تعريف الأداء المالي بأنه شكل من أشكال الرقابة ويركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة[2].

ويعرف أيضا بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأول تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق الفائض من أنشطتها الموضح سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.

وأيضا يهتم الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

1. العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
2. أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
3. مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح[3].

[1]– مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري

[2]– الصادق محمد محمود على المهير وأحمد على أحمد، أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي،قسم مجلة جامعة البحر الأحمر العدد السابع – يونيو 10، جامعة السودان، 2015 ،ص 108

[3]– دادان عبد الغني،قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعةالجزائر، 2007/2006، ص34و35.

### 1. أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح المالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في شركة للاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحليل المعوقات وأسبابها اقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.
- تقييم مديونية المؤسسة.
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
- تقييم تطور حجم المؤسسة[1].

### 2. أهداف الأداء المالي:

وتتمثل في:

[1]– محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشريكات المساهمة، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000 ص 46 و47.

**أ. تحقيق الأرباح:**

إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها، ويتضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة في قيام المؤسسة.

**ب. السيولة والتسيير المالي:**

تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة لبلوغ مستوى اليسر المالي بقدرتها على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

**ج. التوازن المالي:**

يعتبر التوازن المالي هدف ماليا يمس باستقرار المؤسسة المالي لذا تسعى المؤسسة لتحقيقه، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، ويستجوب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها، فالتوازن المالي يساهم في توفير كل من السيولة واليسر المالي للمؤسسة.

**د. تحقيق المردودية:**

تعتبر هدف أساسي للمؤسسة وتعرف على"أنها الارتباط بين النتائج والوسائل التي تستعمل في تحقيق هذه النتائج وهي تحدد مدى مساهمة رأس المال في تحقيق النتائج المالية".

**ه. إنشاء قيمة:**

إنشاء قيمة هدف جديد فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي، وإنشاء قيمة يعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل[1].

**3. معايير ومؤشرات الأداء المالي:**

لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة واختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي.

ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات والمعايير حاول الباحثون وضع طرق عملية تسمح بتحديد المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة والطريقة التي يرتكز عليها في أغلب المرات تتمثل في إتباع ثلاث مراحل أساسية:

**المرحلة الأولى:** تحديد الأهداف والمهام الأساسية.

**المرحلة الثانية:** تحديد عوامل النجاح التي يرتكز عليها المسؤولين من أجل بلوغ الأهداف المرسومة ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

**المرحلة الثالثة:** البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو بمراقبة عوامل النجاح.

الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها هي بصفة عامة التوازن المالي المردودية، السيولة، هذه الأهداف هي معايير تقييم الأداء المالي، فالتقييم يستند إلى معايير التوازن المالي ومعيار السيولة، ومعيار المردودية[2].

---

[1]– عبد الرحيم ساكر وعصام مغزاوي ،مقارنة الرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015،ص51 .

[2]– تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، أكلى محند أولحاج، البويرة، 2012/2011، ص20–21.

**الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي وأهدافه**

**1. مفهوم تقييم الأداء المالي:**

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء المالي نذكر منها: يعرف تقييم الأداء المالي بأنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي الجهاز الإداري للتأكد من أن النتائج تحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.

ويعرفها ريكر وآخرون تقييم الأداء أنه "تحديد إلى مدى استطاعة الإدارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراحات أساليب المعالجة النواحي الخارجية عن نطاق التحكم الإدارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء[1].

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة مالية تهدف إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة الضعف الحياة المالية للمؤسسة وذلك لضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال في المؤسسة.

ويمكن اعتبار تقييم الأداء المالي هو تقدير حكم ذو القيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها مختلفة يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقديم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد، لتحديد ما يمكن قياسه[2].

[1]– حجام إلهام، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي 2016/2015، ص 13

[2]– ربيع النوري وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمى لخضر، الوادي، 2019/2018، ص 47 و48

**2. أهداف تقييم الأداء المالي:**

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي:

1. الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية
2. اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقيق أكبر عائد بتكاليف أقل.
4. تبيان أهم النقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة[1].

**الفرع الثالث: خطوات ومصادر تقييم الأداء المالي**

1. **خطوات تقييم الأداء المالي:** تمر عملية التقييم المالي بعدة خطوات

أ. **الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية:** وذلك من خلال القوائم المالية المتماثلة في الميزانية، جدول النتائج وقائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى، والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، بأنشطة المنشئات المتشابهة.

ب. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط:** حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ج. **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

[1]– عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016 ص5

د. **تحديد الانحرافات:** وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للوحدة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط التي وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

هـ. **متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** وذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الإدارة المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[1].

**2. مصادره:**

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي تقسيم مصادر، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة والوقت المناسب، نقطة الانطلاق المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة ...الخ

التقسيم الذي سيتم انتهاجه هذا البحث هو: مصادر خارجية ونظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية والمصادر داخلية نظم معلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة. الفرع الأول: المصادر الخارجية تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات

- **المصادر الخارجية:**

**1. المعلومات العامة:**

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحال

[1]– زيتوني آسيا، دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشريكات التأمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وحوكمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014. ص 32

الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

**2. المعلومات القطاعية:**

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع معلومات خاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، مثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف لحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسة ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية،النشرات الاقتصادية،المجلات المتخصصة،بعض المواقع على الإنترنت ..الخ

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

- **المصادر الداخلية:**

**1. الميزانية:**

تكمن قيمة الميزانية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخري.

**2. جدول حسابات النتائج:**

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها[1].

**3. الهامش الإجمالي:**

يستخدم في المؤسسات التجارية التي يقتصر نشاطها على شراء وبيع البضاعة الجاهزة كما يستخدم كذلك في مؤسسات الاقتصادية ذات النشاط الصناعي، وهو الفرق بين قيمة مبيعات البضاعة والبضاعة المستهلكة.

**4. القيمة المضافة:**

تعني القيمة التي تم إنتاجها بمختلف عوامل الإنتاج فهي تمثل الفرق بين ما تم إنتاجه وما تم استهلاكه وتحسب كما يلي:

**القيمة المضافة=الهامش الإجمالي+إنتاج الدورة – (المواد واللوازم +الخدمات)**

**نتيجة الاستغلال:** تتمثل في الربح النتائج عن نشاط الاستغلال الذي قامت بيه مؤسسة وتحسب كما يلي:

**نتيجة الاستغلال= القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين +ضرائب ورسوم +مصاريف مالية +مصاريف مختلفة +مخصصات الإهتلاك والمؤونات)**

**نتيجة خارج الاستغلال:** ويعبر عنها بالطريقة التالية

**نتيجة خارج الاستغلال=نواتج خارج الاستغلال – مصارف خارج الاستغلال**

**نتيجة الدورة:** هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

[1]– تالي رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص22.

**5. الملاحق:**

هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف توضيح وفهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر[1].

## المبحث الثاني: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تقييم أداءها المالي، وتعتبر القوائم المالية أهم المعلومات التي ينتجها لذا سيتم التركيز عليها في معرفة استخدام المؤسسات لها في تحسين الأداء المالي.

### المطلب الأول: المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء المالي

سنتناول في هذا المطلب دور القوائم المالية في تحسين الاداء المالي وأثرها

#### الفرع الأول: دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق.

وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها[2]:

---

[1]– نسرين فرحات، أهمية استخدام قائمة تدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2016/2015، ص 25 و26.

[2] مفيدة يحياوي، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي المحاسبي الجديد، المركز الجامعي الوادي الجزائر، يومي 1817 جانفي 2010 ص ص 4–5.

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.

- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.

- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.

- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.

- تجسيد السياسات الضريبية.

- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.

- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك.

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الهيكل المالي السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها. فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية. أما جدول حسابات النتائج

فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما تساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية[1].

بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول) تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين. وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.

**الفرع الثاني: أثر المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي**

بالإضافة إلى دور المعايير المحاسبية الدولية في توحيد لغة المحاسبة في العالم كان لها الأثر على تقييم الأداء المالي فسابقا كان لابد من إجراء التغييرات على المعلومات لتصبح معلومات مالية وهذا بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية أما مع المعايير الجديدة أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء التعديلات، إضافة إلى أنه تحتوي على معلومات أكثر مما يسهل عملية التقييم بالإضافة إلى الأسباب التالية:[2]

- ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة

- هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول حيث يتم تقييم الأصول مرة واحدة في السنة مما يخفض من التقييم الزائد للأصول.

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حاليةومستقبلية). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2006، ص 8.

[2] مفيدة يحياوي، مرجع سابق، ص 4-5.

– بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.

– هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة.

– الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

**المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية المساعدة في تقييم الأداء المالي**

يمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي:

**الفرع الأول: المعلومات المحاسبية الأداء المالي**

**(1) التقدير السنوي للحسابات الختامية:** حيث يعتبر التقدير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن المؤسسات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين وهذه عادة ما تتضمن ثلاثة قوائم مالية:

* قائمة الدخل

* قائمة المركز المالي

* قائمة التدفقات النقدية

وهذه المعلومات غالبا ما يتم دعمها بملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

**(2) القوائم المالية نصف السنوية:** في الغالب تحتوي هذه القوائم نصف السنوية على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح.

**(3) تقارير مفصلة رسمية:** في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر المعلومات عن المؤسسات عن طريق تقارير مفصلة مثل: تقارير (K10) حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركة.

**(4) المنشورات:** يتم نشرها وتوزيعها من قبل مؤسسات المساهمين والمتوقعين حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة عندما تنوي الشركة طرح أسهم جديدة وتزيد تسويقها.

**(5) المعلومات المالية:** المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي العام والتي تصدر على شكل إحصائيات من قبل الحكومة أو المؤسسات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية.

**(6) المعلومات عن المؤشرات:** الأسواق المالية والتي يمكن استخدامها للمقارنة من أداء المؤسسات.

**الفرع الثاني: معلومات غير مالية وكمية**

وتمثل هذه المعلومات إحصائيات عن الإنتاج والطلب والعمالة والتي تساعد المحلل المالي في عمله، كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصائية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

**الفرع الثالث: معلومات غير كمية**

وتحتوي على معلومات مثل تقرير المدقق، ورسالة مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي، والمحالات الخاصة بالموظفين أو العاملين، وملاحظة الإدارة عن موضوع معين، وملاحظات المحللين الماليين وتوصيتهم، وسجل الاتفاقيات السابقة بين الشركاء والمتعاملين معهم وأخر الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين حيث تبين الدراسات في هذا المجال تأثير اللقاءات عن تذبذب في الأسعار.

**المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي**

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة ، هذا ما يجعلها ذات أهمية ، فهي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات خاصة القرارات المالية سواء كانت تشغيلية، استثمارية، وتمويلية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني أو النظام المالي المحاسبي الجديد، هذا النظام الجديد ذلل العديد من الصعاب التي كانت في النظام القديم، والأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط للوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها واعتمادا على المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، كلما كان استغلال هذه المعلومات بفعالية في التقييم والتنبؤ زادت أهميتها وساعدت المؤسسة على الرفع من أداءها.

## المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

شهد موضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية اهتماما كبيرا منالباحثين، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى جميع الدراسات التي تمكننا من الحصول عليها والتي تناولتموضوعنا من خلال الوقوف على أساسياتها.

**المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية**

**أولا: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، 2002/2001.**

تمحورت هذه الدراسة على كيفية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

**ثانيا: حروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات kanaghaz: 2009/2008.**[1]

انطلقت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي وكذلك كيفية اتخاذ القرارات الرشيدةوالسليمة.

أما أهمية هذه الدراسة أي أن متخذي القرارات بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة واستمرارها.

من أهم ما لخص من النتائج:

– تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية: الميزانية وجدول حسابات النتائج. هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إدراج قائمتين جديدتين هما: جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في حقوق الملكية.

– إن النظام المحاسبي المالي SCF يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية.

– يسمحالنظام المحاسبي المالي SCF بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.

[1]سليمة نشتش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005.

**ثالثا: بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة 2011/2010.[1]**

تناول البحث علاقة بين المعلومات المحاسبية والأداء المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى:

– محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

– محاولة إظهار كيفية الاستغلال الامثل للمعلومات المحاسبية وأهم مصادرها.

– محاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين وكيف يتم الاعتماد لتحسين الأداء المالي

أما اهمية هذه الدراسة فتكمن في إلقاء الضوء على اهمية المعلومات المحاسبية من خلال دورها في تحسين الأداءالمالي، ولا سيما إذا توفرت فيها خصائص معينة، ولخص البحث إلى مجموعة من النقاط أهمها:

– تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الادارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

– المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل مورد داخلي والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

[1]برقراري حياة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011.

**رابعا: حامدي علي أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في مؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس 2011/2010.**

تمحورت هذه الدراسة الذي تحدثه جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،التي مست المحيط المستوى الوطني أو العالمي.

أبرزت أهم أهداف الدراسة إلى:

• التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية.

• التعرف على كيفية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية.

•إبراز المشاكل التي تواجه عملية صنع القرار في ظل غياب جودة المعلومات المحاسبية.

قد أشارت أهم النتائج إلى أن :

•تكون عملية صنع القرار على عدة مراحل، حيث خلال كل واحدة منها يكون فيها صانع القرار بحاجةإلى معلومات قد يكون بعضها اوكلها عبارة عن معلومات محاسبية.

• عملية صنع القرار تنطوي على تعقيدات تحتاج إلى معلومات ذات جودة قد تكون بعضها أو كلها عبارةعن معلومات محاسبية للخروج من دائرة عدم التأكد والاقتراب من حالةعدمالتأكد التام.

•توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرارفي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

• أفضل مقياس للتنبؤ بصنع القرار هو ملائمة المعلومات المحاسبية لأنه الأكثر تأثيرا في صنع القرار.[1]

[1]– حامدي على مذكرة بعنوان أثر جودة المعلومات المحاسبية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مذكرة ماجستير في محاسبة،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية**

**1- Kharuddin (2010) "Information System and Firms. Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise".**[1]

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير نظام المعلومات المحاسبية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية وكان من أهم نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تظهر تحسنا كبيرا في الأداء مقارنة بالشركات التي لم تتبناه وأن موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة المحدودة لتنفيذنظم المعلومات هي إحدى العوائق الأساسية التي أعاقت اعتماد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تلكالشركات.

وكان من أهم توصيات الدراسة دعوة الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية الاستفادة من فرصة المنح المقدمة. الحكومة الماليزية لتطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة حتى تصبح أكثر تنافسية.

**1- Bukenya (2014) "Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector".**[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نوعية المعلومات المحاسبية والأداء المالي للقطاع العام في أوغندا، على الرغم من الإنتاج المستمر للمعلومات المحاسبية على النحو المطلوب من قبل الحكومة المالية والأنظمة المحاسبية واعتماد المعايير المحاسبية الدولية، فإن هناك سوء استخدام على نطاق واسع للموارد وضعف للمساءلة، والوقوف على ما إذا كانت نوعية المعلومات المحاسبية لها أي تأثير على الأداء المالي للقطاع العام.

[1]- Kharuddin (2010) " Information System and Firms. Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise".

[2]- Bukenya (2014) "Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector".

**المطلب الثالث:أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة**

**أولا: اوجه التشابه**

كان الهدفمنهذه الدراسة الدراسات السابقة التحدث عن مدى اعتماد الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية من أجل الوصول إلى الأداء المالي الناجح في المؤسسات الاقتصادية باعتباره أداة مهمة تستخدم لاتخاذ القرارات الصحيحة.

وقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة أهمية معلومات المحاسبية بالنسبة لمتخذي القرار والتعرف على أهم مؤشرات الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

**ثانيا: أوجه الاختلاف**

**1-1: ما يميز هذه الدراسة**

من أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى هو:

1- مكان الدراسة: حيث تم إجراء الدراسة لمؤسسة ملاحات مروان انسيغة بالمغير.

2- منهج هذه الدراسة تمثل في دراسة حالة.

2- سلطت هذه الدراسة الضوء على دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

**2-1 ما يميز الدراسات الأخرى:**

**أ . دراسة عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس والتقييم، دراسة حالة في المؤسسة الصناعات الكوابل، بسكرة، 2000/2002.**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيها ومحاولة معرفة التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، تم الاعتماد علىالمنهج الوصفي.

**ب- دراسة بن خروف جليلة، مذكرة بعنوان دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة تطبيقية حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات kanghaz 2009/2008.**

تناولت هذه الدراسة موضوعا مهما وهو الأثر البالغ الذي تلعبه المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي من أجل اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة. واعتمدت هذه الدراسة التطبيقية على المنهج التحليلي للوصول لأهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والمنهج الوصفي لمعالجة الاشكالية واختيار الفرضيات.

**ج دراسة بزقراري حياة، مذكرة بعنوان دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، 2010/2011.**

تهدف إلى كيفية استغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية فهي تعطي صورة عن نشاطها محل اهتمام باعتبارها مورد من مواردها في ظل الثورة المعلوماتية، وكيفية الاعتماد عليها لتحسين الاداء المالي، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للأداء المالي.

**د- دراسة حامدي علي أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الانتاجية التجارية آريس- 2010/2011**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ثم اتباع المنهج الوصفي من خلال المصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة وانتهج المنهج التحليلي من خلال الجانب التطبيقي.

**B- Kharuddin (2010) " Information System and Firms. Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise".**

تمحورت هذه الدراسة الى تأثير المعلومات المحاسبية على عملية الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

**F- Bukenya (2014) "Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector".**

تمحورت هذه الدراسة الي توضيح الرابط بين نوعية المعلومات المحاسبية والأداء المالي للقطاع العام، وكذلك تبين سوء استخدام نطاق واسع للموارد والوقوف على ما إذا كانت نوعية المعلومات المحاسبية لها أي تأثير على الأداء المالي للقطاع العام، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة للوقوف على سمات ونوعية المعلومات المحاسبية المستخدمة ومدى صحتها وموثوقيتها وقدرتها على جمع البيانات الأولية اللازمة لذلك.

## خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المعلومات المحاسبية والتي تعتبر أهم المصادر المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي بزود جميع الأطراف سواء داخلية أو خارجية بالمعلومات ذات القيمة تؤثر على متخذي القرار، وتتنوع هذه المعلومات وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهم ما يجعلها مفيدة وذات أهمية لمستخدميها وأهم هذه الخصائص خاصيتين أساسيتين الملائمة والموثوقية إضافة إلى الخصائص الثانوية لا تقل أهمية عنها كالقابلية للمقارنة والثبات.

وإن تعددت أنواع المعلومات إلا أن القوائم المالية تبقى من أهمها هذه الأخيرة شهدت تحولا مع تغير المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المالي والمحاسبي حيث تم تغير شكل القوائم المالية مع إضافة قوائم جديدة لم تكن موجودة مثل قوائم تدفقات الخزينة لتصبح المعلومات المالية أكثر منها محاسبيا وهذا الشيء سهل من عملية تقييم الأداء المالي حيث أصبحت الميزانيات المالية دون إجراء التغيرات.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أصبحت محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدةولعل المعايير المحاسبية الدولية أعطت أهمية للمعلومات المحاسبية ولاتزال هناك دراسات لتطويرها وإصدار القوائمالمالية تعبر عن الأداء الماني للمؤسسات.

# الفصل الثاني:

# الإطار التطبيقي للدراسة

## تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق إلى جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وملاءمة أدى ذلك إلى الوصول الوضعية المالية المثلى والناجحة.

ومن خلال هذه النتيجة أو باعتبار الأهمية الكبيرة التي تؤديها جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية بصفة عامة وقرار الأداء المالي بصفة خاصة، سلطنا هذا الجانب النظري على الواقع عن طرق دراسة حالة المؤسسة الأملاح الوطنية بالمغير وذلك بتحليل قوائمها المالية الممثلة في: ميزانية الأصول والخصوم وجدول حساب النتائج لثلاثة سنوات اعتمدنا في هذا التحليل على مؤشرات التوازن المالي.

وللوصول للنتائج المرجوة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة ملاحات مروان**

**المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية**

## المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة ملاحات مروان

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مؤسسة الوطنية وكذالك بالمرور بمراحل انشائها وكيفية الانتاج بها ومكانتها في السوق

### المطلب الأول:تعريف بمؤسسة ملاحات مروان

**1. تقديم المؤسسة الأم:**

**أ. لمحة تاريخية عن المؤسسة:**نشأت المؤسسة الوطنية للأملاح المتخصصة في إنتاج وتسويق مادة الملح بموجب القرار رقم 83/444 المؤرخ في 1983/07/17 وفي ظل التحولات التي عرفتها بلادنا وبمقتضى النظام الأساسي المؤرخ في 1990/06/04 تحولت هذه المؤسسة إلى شركة بأسهم، ويبلغ رأس مالها الإجمالي الحالي 1.600.000.00دج وهي تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، وتعد Enasel أكبر منتج وموزع للملح في الجزائر، ويقع مقرها الاجتماعي في قسنطينة، ولهذه المؤسسة عدة وحدات عبر التراب الوطني ولكل وحدة نشاطها الخاص وهناك 06 وحدات إنتاجية استخراجية للملح وتسويقه، وعدة مراكز لتوزيع الملح وذلك بعد الحصول عليه من الوحدات الأخرى، للمؤسسة الوطنية للأملاح عدة وحدات تابعة لها في العديد من الولايات حيث هناك وحدات إنتاجية وأخرى للتسويق والتصدير إلى الخارج، بالإضافة إلى وحدة في طريقها للإنجاز (مشروع) وهي كالتالي:

**ب. الوحدات الإنتاجية ومراكز التوزيع:**

- **الوحدات الإنتاجية:**

- وحدة قرقور العمري–سطيف؛
- وحدة أولاد زواي–أم البواقي؛
- وحدة بطيوة–وهران؛
- وحدة الأملاح الخاصة–لوطاية؛
- وحدة النقل البري للملح–لوطاية؛
- وحدة التصدير–جيجل.

- **المراكز الجهوية لتوزيع الملح:**

- مركز جهوي لتوزيع الملح عنابة؛
- مركز جهوي لتوزيع واد السمار؛
- مركز جهوي لتوزيع الملح بجاية؛
- مركز جهوي لتوزيع الأملاح الخاصة؛
- مركز جهوي لتوزيع الملح تيارت (مشروع)؛
- دار الأملاح حاسي مسعود؛
- دار الأملاح قسنطينة؛
- دار الأملاح الجزائر العاصمة[1].

2. **التعريف بالوحدة:**تقع وحدة ملاحات مروان لإنتاج وتسويق الملح في أنسيغة بلدية المغير التي تبعد عن مقر البلدية بمسافة تقدر ب 14كلغ.حيث يحدها من الجنوب ومن الشمال الغربي غابات النخيل وشرقا شط ملغيغ بحيث يتصل هذا الأخير بالشط وبدوره يتصل بشط الجريد التابع لتونس كما تقدر مساحته بـ100 هكتار منها 11 حوض تقدر مساحة كل حوض ب 7 هكتار يتم فيه استخراج الملح وتضم 75عامل دائمين وحوالي 4 أو 5 عمال موسميين (عمال يعملون في موسم حصاد الملح فقط).

- **وتكمن أهمية الوحدة في:**

- توفير مناصب شغل للأيدي العاملة،
- إنتاج أكبر قدر ممكن من الأملاح الغذائية والصناعية لتحقيق الربح في الميزانية كذلك تحريك دولاب التجارة في التعاملات الدولية وعقد الصفقات وذلك بمقاييس علمية دقيقة وهذا كله في إطار انجازات الوحدة.

[1]بهية العلمي، شريفة العقون، تأثير ظروف العمل على الرضا الوظيفي، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة تقني سامي في تسيير الموارد البشرية، معهد زغاد محمد – المغير، الوادي، 2017،ص:54.

**المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ملاحات مروان**

- **كما تهدف الوحدة إلى:**

- الزيادة في الإنتاجية؛
- الزيادة في اليد العاملة؛
- الوصول إلى المراتب الأولى على مستوى التراب الوطني؛
- العمل على زيادة تحسين المعلوماتية داخل الوحدات عبر الوطن؛
- الوصول إلى المراتب الأولى بالنسبة للوطن العربي؛
- ترويج المنتوجات عبر دول العالم؛[1]
- زيادة رأس المال وتوسيع المشروع؛
- جلب أحداث الآلات والوسائل المتطورة مثل آلات الغسيل، الغربلة...الخ.

**المطلب الثالث:الهيكلة التنظيمية لمؤسسة ملاحات مروان**

**أولا: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة ENASEL**

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي يوضح خطوات السلطة والاتصال فيها، إضافة إلى توضيح توزيع المناصب فيها وفيما يلي دراسة هذا الهيكل.

1. **المدير**:هو المسؤول الأول والأخير في الوحدة حيث يقوم بتنفيذ قرارات ونظريات المديرية العامة ومتابعة ومراقبة سير برامج الإنتاج والتوزيع والتسويق والصيانة والتنسيق بين جميع مصالح الوحدة والسهر على السير الحسن والجيد والاستعمال الموضوعي والمنطقي لوسائل الإنتاج الموجودة والمتوفرة في الوحدة.
2. **الأمانة:** تعتبر أمانة المدير الوسيط الوحيد بين المدير وجميع المصالح الأخرى حيث تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد وتقديم البريد الموجه إلى المدير وكذلك استقبال المكالمات الهاتفية والبرقيات والفاكسات وكذا كل الأعمال السكرتارية من ختم وما شابه ذلك.

[1] المرجع نفسه، ص 55.

3. **مراقبةالنوعية (المخبر):** تقوم هذه المصلحة بإجراء مراقبة مياه الشط،كذلك مراقبة الأحواض قبل الزرع وبعد الزرع وقبل الحصاد، إضافة إلى تحليل الملح لمعرفة صلاحيته أو فساده والسهر على مراقبة عمال المصنع في عملية الغسيل وتكديس الأكياس وطريقة وضع أكياس الملح وطوابع الخاصة بالشركة بالطريقة المنتظمة وتكون هذه العملية كل ساعة أما مراقبة الأحواض يومين في الأسبوع.
4. **دائرة المحاسبة:** تعتبر دائرة المحاسبة والمالية هي الشريان الرئيسي والعمود الأساسي الذي تتركز عليه أي مؤسسة إنتاجية وهي حركة معقدة ومتنوعة حيث تتم العملية بمتابعة الحركات النقدية عن طريق المتابعة والتسجيل المتسلسل اليومي، ما تهتم في التحكم في الاقتصاد كذلك إعداد كل تقنيات وعلاقات العمل المحاسبي، وتحتوي هذه الدائرة على ثلاث عناصر وهي:

أ- **رئيس دائرة المالية والمحاسبة:** يقوم بتسيير شؤون هذه المصلحة وتنظيم العلاقة المرتبطة بينها وبين المصالح الأخرى.

ب- **المحاسب:** يقوم بالحسابات المالية الخاصة بمصاريف المؤسسة والكشفعنها.

ج-**أمين الصندوق:** هو المتكلف بالمصاريف النقدية.

5. **الدائرة التقنية:** هي دائرة تهتم باستغلال مياه الشط حيث تقوم بضخ المياه إلى الأحواض المتواجدة قرب الوحدة حيث يترسب الملح بعد تبخر الماء الموجود في الأحواض وتتكون هذه الدائرة من عدة مصالح هي[1]:

أ. **مصلحة التوضيب:**تعتبر إحدى المصالح المهمة والرئيسية في الوحدة حيث تتكون من ورشتين:

- توضيب الملح الصناعي.
- معالجة وتوضيب الملح الغذائي.

[1]بهية العلمي، شريفة العقون، مرجع سبق ذكره، ص:57

**ب. مصلحة الصيانة:** هي مصلحة تقوم بالمراقبة والوقاية المستمرة والحفاظ على كل الوسائل والآلات وكل ما تحتويه الوحدة من معدات وتجهيزات،بالإضافة إلى تصليح الأعطاب التي قد تتعرض لها، وذلك من أجل تجنب توقيف العملية الإنتاجية، كما أنها تحفظ ملفات التجهيزات والآلات وتنقسم إلى عدة ورشات وهي:

- ورشة الكهرباء الصناعية؛
- ورشة الميكانيك الصناعية؛
- ورشة الميكانيك العربات؛
- ورشة التلحيم والخراطة.

**ج. مصلحة التموين:** هي مصلحة تقوم بتموين الوحدة بجميع المتطلبات والحاجيات من أجل ضمان السير الحسن للنشاط وفق القوانين المنصوص عليها كما تقوم هذه المصلحة بتسوية كل الإجراءات اللازمة مع المصالح الجمركية.

**د. مصلحة الحصاد والغسيل:** هي مصلحة مهمة جدا في الوحدة حيث تقوم بحصاد الملح المرسب في الأحواض ولها الحق في طلب العدد الكافي من العمال الذين سيقومون بالمهمة وكذلك الآلات والأجهزة اللازمة لذلك كما تقوم بغسل الملح من أجل تهيئته وهناك غسيل أول وغسيل ثاني، ثم تأتي عملية الطحن في النوع الذي يأخذ الصفة الثانية وهي الغسيل الثاني.

6. **دائرة الموارد البشرية:**هي دائرة تهتم بشؤون العمال من حيث الحضور والغياب وكذلك جزء منها يقوم بالتكوين والأخرى بالوسائل العامة وتسيير المستخدمين لإتمام عمل هذه الدائرة وتتكون من المصالح التالية:

**أ. مصلحة الوسائل المشتركة:** هدفها الأساسي هو تسخير الوسائل العامة لحاجة كل مصلحة من المصالح أي تلبية متطلباتهم وكذلك متابعة تكليف بمهمة ومتابعة حظيرة السيارات كما تقوم بمهام استقبال الضيوف وتوفير احتياجاتهم.

**ب. مصلحة العمال:** هي مصلحة حساب الأجور للعمال وكذا إنجاز ملفاتهم وتسجيلاتهم ضمن الضمان الاجتماعي وإعطاء العطل التي هي حق كل عامل، والعمل الأساسي هو حساب الأجور ويكون ذلك حسب منصب العامل، كما تقوم باقتطاع نسبة من الأجور إلى الضرائب والضمان الاجتماعي، كذلك إنجاز ملفات العمال الجدد ومن بين مهامها نذكر:

- تحديد مدة تقاعد العمال؛
- تنفيذ العقوبات على العمال؛
- تسوية وضعية العمال؛
- دراسة ملفات المعاشات؛
- دراسة مبرر الغياب وتعطيل العامل.

7. **دائرة التجارة:** هي دائرة تهتم بعدة وظائف من بينها تسويق المنتوج الذي يعتبر العامل الأساسي بالنسبة للوحدة كما تقوم بإعداد التقارير الشهرية والدورية المتعلقة بها كما تحرص الدائرة على متابعة المنتوج إلى ما بعد البيع،وذلك باتصال ومرافقة الزبون كما تعمل الدائرة على تحسين ردود العمل وتحسين العلاقة الدائمة مع الزبائن وذلك بالاستماع إلى كل انشغالاتهم وآرائهم، وتتكون من:

- رئيس دائرة التجارة؛
- مسير مخزون وفوتري؛
- أمين مخزون[1].

[1] بهية العلمي، شريفة العقون، مرجع سابق، ص: 59.

**الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة.**

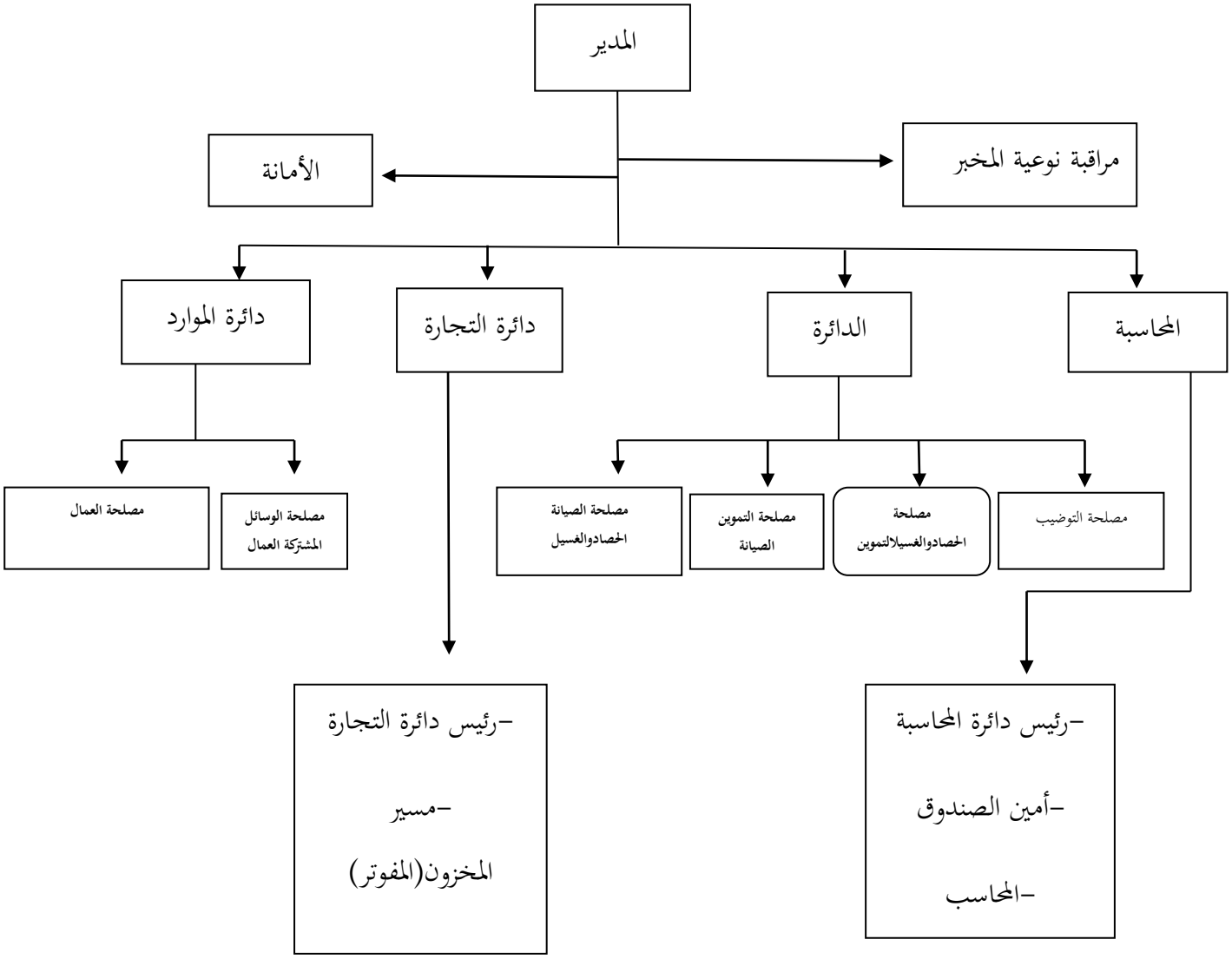

## المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

### المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

من خلال حساب رأس المال العامل واحتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية للمؤسسة الموضحة في الجدول أسفله نجد:

**الجدول رقم (01): يوضح مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **FRng** | 153419027.1 | 267629643.7 | 570971762.2 | 514231501 | 572908094.3 |
| **BFRg** | 148,864,664.56 | 261450312.6 | 567247141.7 | 508789461.4 | 572405200.1 |
| **TNg** | 4,554,362.54 | 6,179,331.15 | 3,724,620.52 | 5,442,039.60 | 502,894.26 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

#### الفرع الأول: حساب رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل المؤشر الأساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، يحسب بالعلاقة التالية:

**رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الاصول الثابتة.**

**الشكل رقم (04): يوضح نسبة راس المال العامل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

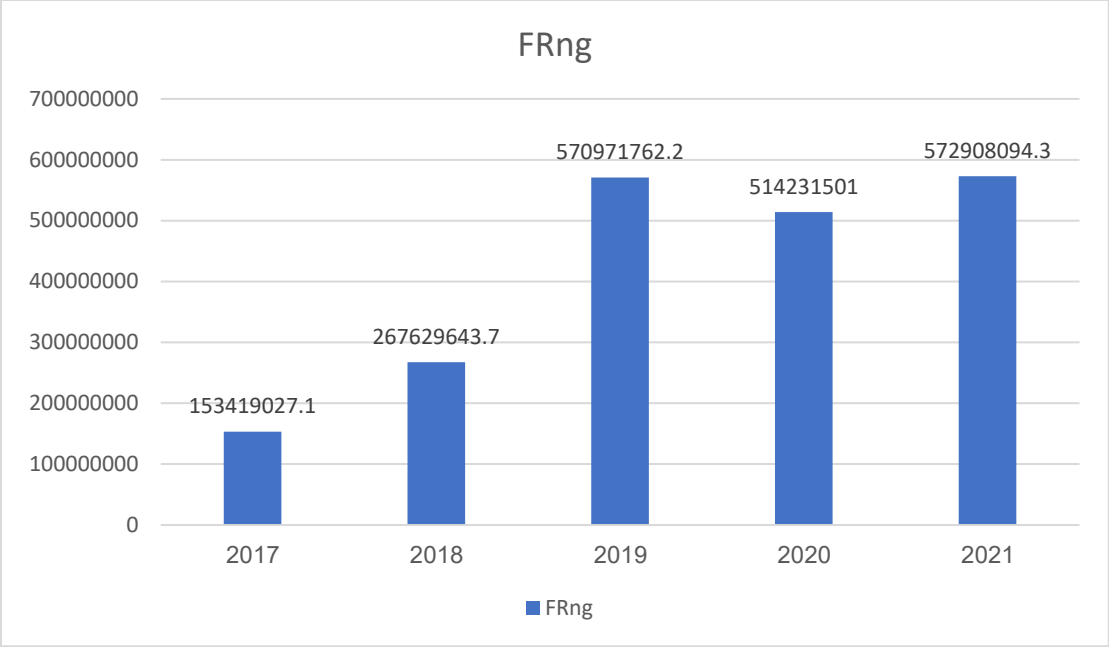


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(1).

نلاحظ من خلال الشكل (04) اعلاه ان راس المال العامل لمؤسسة الاملاح الوطنية خلال الفترة 2017-2021 شهد تذبذب في سنوات الدراسة أي هناك زيادة من 2017-2019 بنسبة 73% وهذا راجع الى الزيادة في الأصول الثابتة والأموال المتداولة وعليه يزيد رأس المال العامل كما هو موضح في التمثيل البياني والمعطيات الجدول اعلاه اما من سنة 2019-2020 شهدت انخفاض بنسبة 11% ويعود ذلك الى وجود خلل وتفاوت بين وظيفة الاستثماروظيفة التمويل في الشركةحيثارتفعت قيمة الاستثماراتمن 211064633.14 السنة 2019 إلى 266794203.77 سنة 2020 أي بمعدل20% بينما انخفضت قيمة الموارد المالية لنفس الفترة782036395.3 لسنة 2019 ولسنة 2020 وصلت إلى 781025704.7 أي بنسبة 1.29% اما بالنسبة الى سنة 2020 و2021 شهدت زيادة بنسبة 10%ويرجع ذلك الى تمكن المؤسسة من تغطية جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة وهذا يؤدي أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديون قصيرة الأجل.

**الفرع الثاني: حساب احتياجات رأس المال العامل**

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال 1

**الشكل رقم (05): يوضح نسبة احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

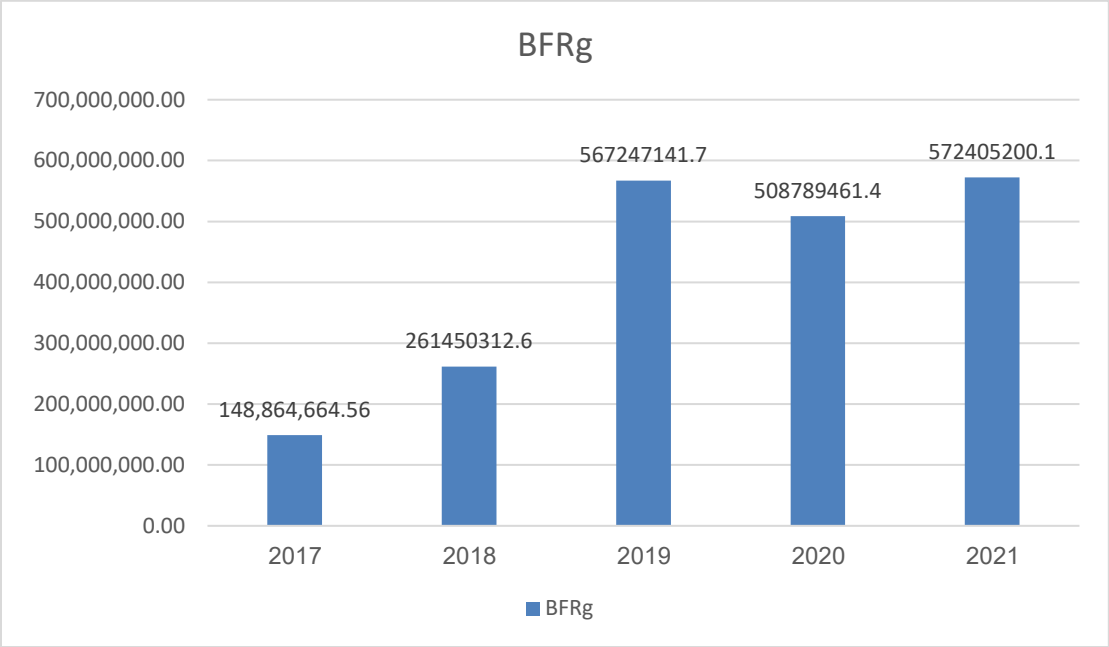


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2).

من خلال الشكل(05) والمعطيات نلاحظ أن المؤسسة لديها احتياجات تفوق مواردها خلال كل سنوات الدراسة وسجل انخفاضا في سنة 2017 و2018 وهذا راجع الى الانخفاض في الأصول المتداولة كانت بالنسبة أكبر من الانخفاض في الديون قصيرة الأجل ليعود الارتفاع في سنة 2019 و2020 و2021 وهذا راجع الى ان الزيادة في الاصول المتداولة كانت بنسبة أكبر من الزيادة في الديون قصيرة الأجل.

**الفرع الثالث: حساب الخزينة الصافية للمؤسسة**

**الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم**

**الشكل رقم (06): يوضح نسبة الخزينة الصافية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

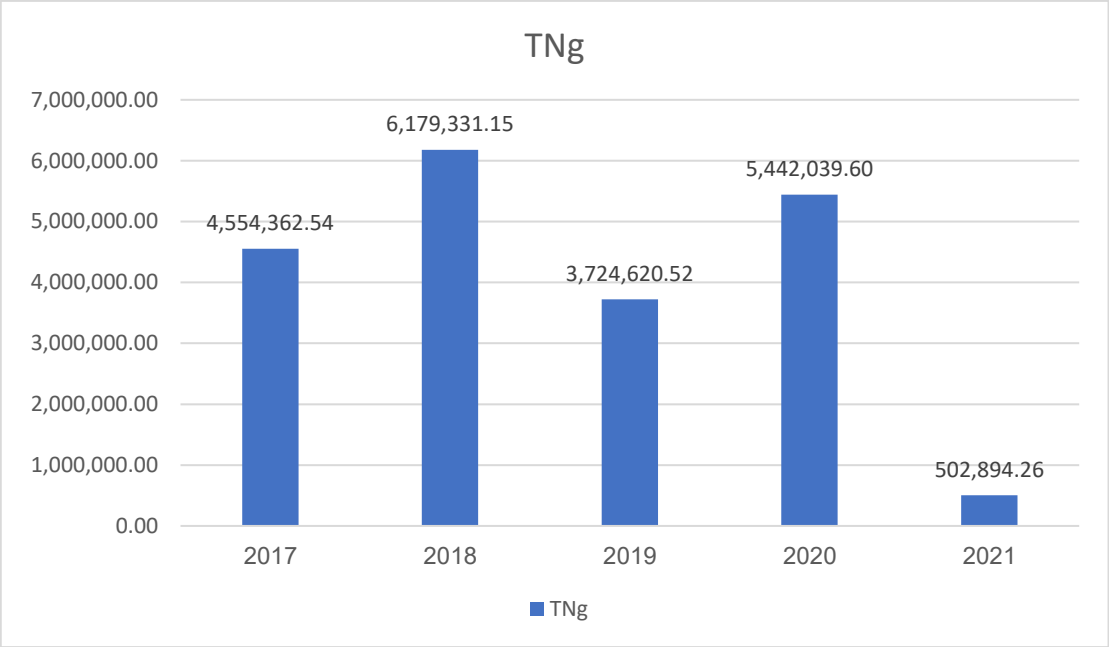


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(3).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والمعطيات انه يوجد رصيد صافي ايجابي للمؤسسة في البداية لاحظنا زيادة في الخزينة الصافية من عام 2017 الى 2018في عام 2017 كانت الخزينة الصافية تبلغ 4.55% وحده ولكنها ارتفعت الى 6.16%وحدة في عام 2018 مما يثير الى الزيادة في النقد المتاح وانخفاض في الالتزامات القصيرة الأجل مع ذلك حدث انخفاض في الخزينة الصافية بين عام 2018 و2019 بلغت الخزينة الصافية 3.72% وحده بانخفاض من 6.16% وحدة في العام السابق هذا انخفاض يشير الى انخفاض في النقد المتاح والزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.

## المطلب الثاني: نسب السيولة والهيكلة المالية

### الفرع الأول: نسب السيولة

#### أولا: نسبة السيولة السريعة

يتم حساب السيولة للمؤسسة المعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): يوضح نسبة السيولة السريعة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاصول المتداولة | 169568513.7 | 281981317.3 | 592838255.1 | 530409050 | 588572408 |
| المخزونات | 144641977.9 | 246642401.1 | 581324908.8 | 513792883.3 | 573679060.5 |
| الاصول المتداولة – المخزونات | 24926535.8 | 35338916.24 | 11513346.3 | 16616166.67 | 14893347.47 |
| الخصوم المتداولة | 16149486.69 | 14351673.62 | 21866492.86 | 16177549.09 | 1566433.69 |
| نسبة السيولة السريعة | 1.543487807 | 2.462355066 | 0.526529168 | 1.027112734 | 9.507805894 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

**الشكل رقم (07): يوضح نسبة الخزينة الصافية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

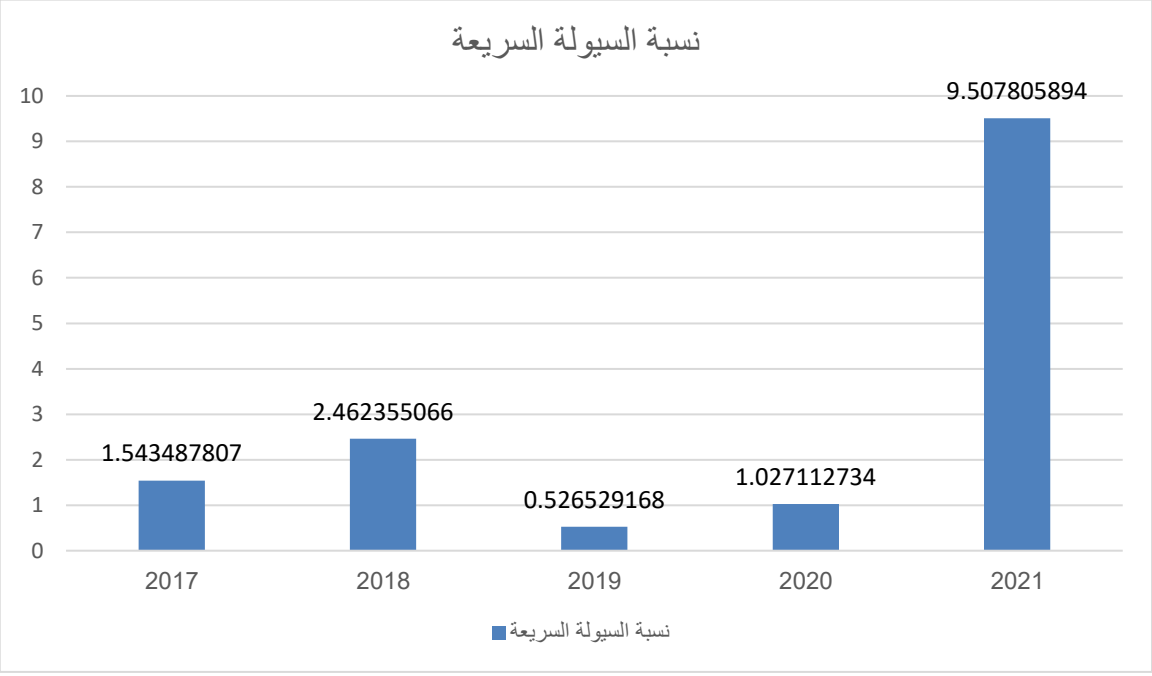


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (4).

نرى تغيرات كبيرة في نسبة السيولة السريعة على مدى السنوات في عام 2017 بلغت النسبة السيولة السريعة 1.5 وزادت إلى 2.4 في عام 2018 ثم انخفضت بشكل حاد الى 0.5 بعام 2019 في عام 2020 تحسنت نسبة قليلا لتصبح 1 ومن ثم ارتفعت بشكل كبير الى 9.5 في عام 2021 انخفاض نسبة السيولة السريعة راجع إلى صعوبة الشركة بتحويل أصول السريع الى نقد في المستقبل القريب مما يعني قدرة محدودة على تلبية التزاماتها المستحقة على الجانب الآخر زيادة نسبة السيولة تعكس تحسنا في قدرة الشركة على تحويل الأصول الى نقد بشكل سريع وفعال.

**ثانيا: نسبة التداول**

**الجدول رقم (03): يوضح نسبة التداول في المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاصول المتداولة** | 169568513.7 | 281981317.3 | 592838255.1 | 530409050 | 588572408 |
| **الخصوم المتداولة** | 16149486.69 | 14351673.62 | 21866492.86 | 16177549.09 | 15664333.69 |
| **نسبة التداول** | 10.4999321 | 19.6479745 | 27.11172106 | 32.78673717 | 37.57404685 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

**الشكل رقم (08): يوضح نسبة التداول في المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

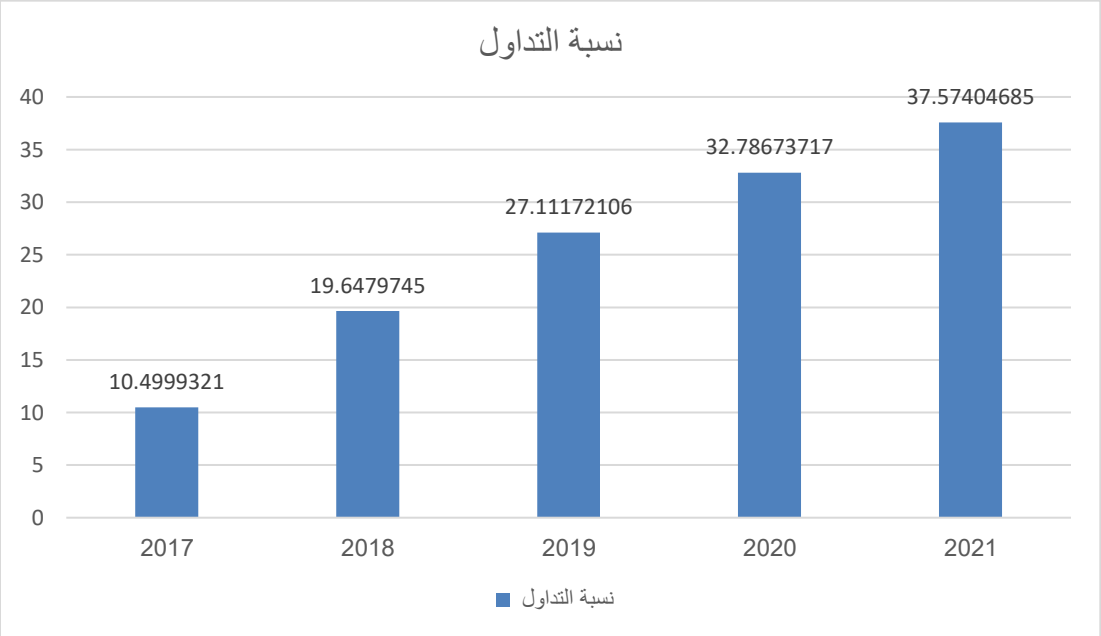


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (5).

نلاحظ أن زيادة مستمرة في نسبة التداول على مدار السنوات الخمس أي أن المؤسسة تتمتع بأمان أكبر ومخاطر أقل لأصحاب الديون قصيرة الاجل فالأصول متداولة تغطي كليا الديون قصيرة الأجل وبذلك المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل مدة الاستحقاق.

**ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة**

**الجدول رقم (04): يوضح نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| القيم الجاهزة | 4554362.46 | 6179331.15 | 3724620.52 | 5442039.59 | 502874.26 |
| الديون القصيرة الاجل | 16149486.69 | 14351673.62 | 21866492.86 | 16177549.09 | 15664333.69 |
| نسبة السيولة الجاهزة | 0.282012831 | 0.430565195 | 0.170334609 | 0.336394565 | 0.032103138 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

**الشكل رقم (09): يوضح نسبة السيولة الجاهزة المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

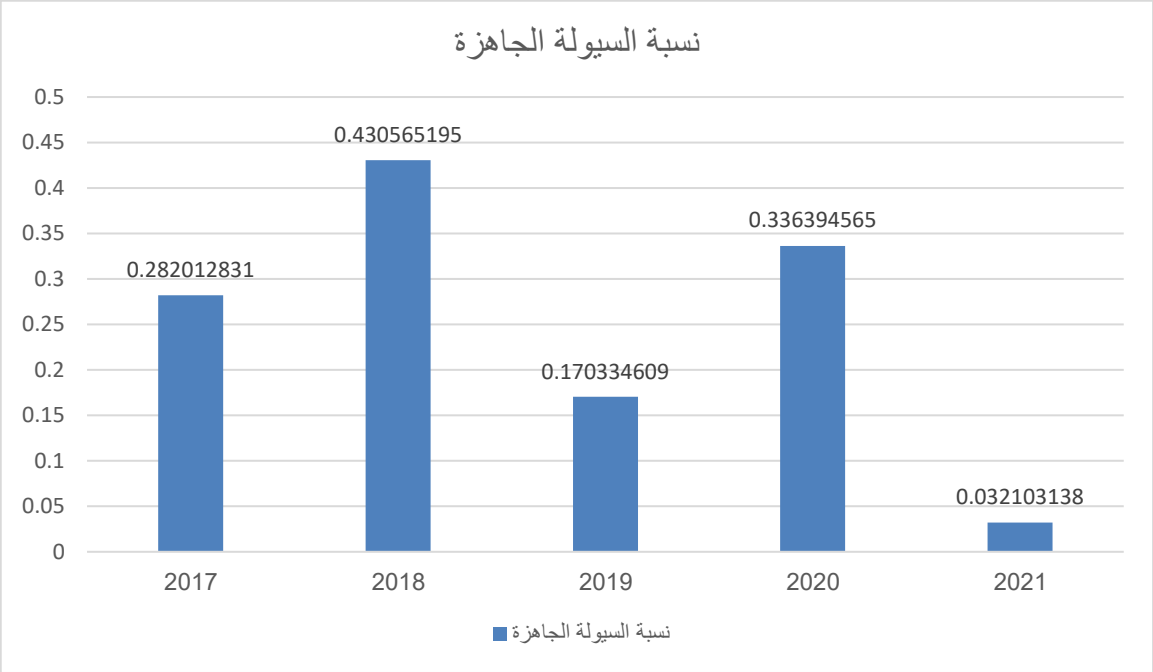


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (6).

تعد هذه النسبة أكثر صرامة من قياس المؤسسة ومن خلال تمثيل البياني والمعطيات نلاحظ أن نسبة النقدية لمؤسسة هي منخفضة وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة لتسديد ديونها في الأجل بواسطة الاصول المتداولة.

**الفرع الثاني: نسب الهيكلة**

**أولا: التحليل الافقي**

**الجدول رقم (05): يوضح نسبة التحليل الافقي للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | العلاقة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الخارجي | الديونمجموع / الخصوممجموع | 0.98919673 | 0.905186652 | 1.012811497 | 0.955619182 | 0.947486037 |
| نسبة التمويل الخاص | الخاصةالاموال / الثابتةالاصول | 0.018138629 | 0.182766644 | -0.048796425 | 0.132613571 | 0.175199421 |
| نسبة التمويل الدائم | الدائمةالاموال / الثابتةالاصول | 0.018138629 | 0.182766644 | -0.048796425 | 0.132613571 | 0.175199421 |
| الاستقلالية المالية | الخاصةالاموال / الديونمجموع | 0.010921256 | 0.104744527 | -0.012649439 | 0.046441949 | 0.055424525 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

**1. نسبة التمويل الدائم:**

**الشكل رقم (10): يوضح نسبة التمويل الدائم المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

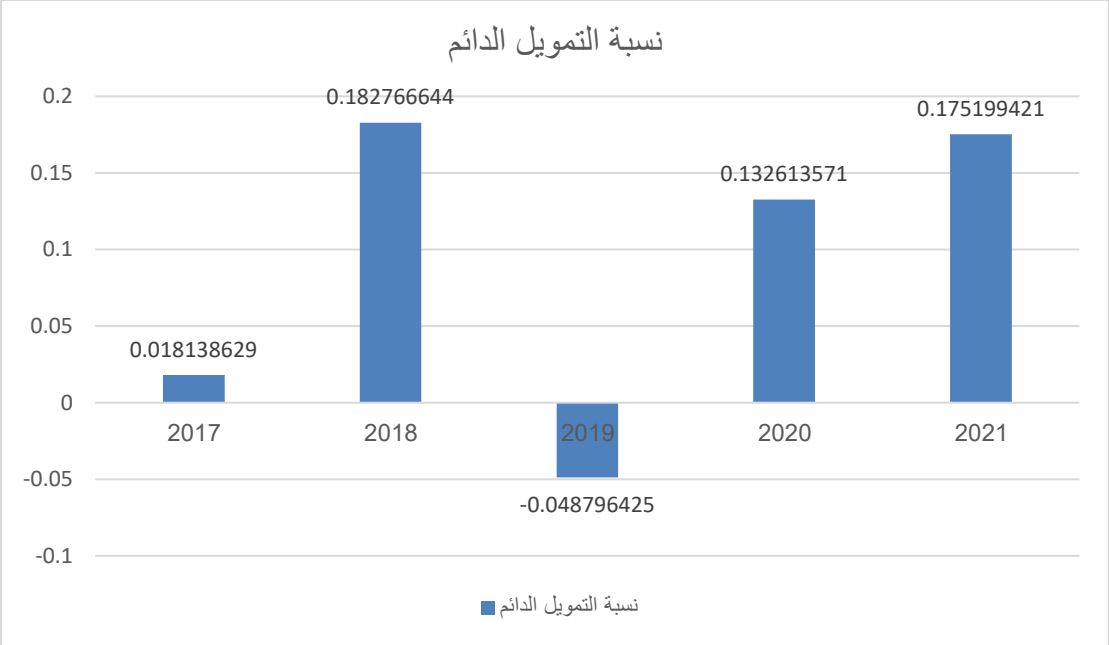


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (7).

نرى تغيرات في نسبة تمويل الدائم على مدى السنوات في عام 2017 كانت النسبة 0,018 وزادت الى 0.18 في عام 2018 في عام 2019 كانت النسبة سالبة وبلغت ناقص 0.04 مما يشير الى أن الشركة قد استخدمت تمويل مؤقتا بدلا من التمويل الدائم في تلك السنة في عام 2020 ارتفعت سنة قليلا الى 13 وفي عام 2021 زيادة نسبة التمويل الدائم تشير الى الاعتماد الشركة على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها طويلة الأجل.

**2. نسبة التمويل الخاص:**

**الشكل رقم (11): يوضح نسبة التمويل الخاص المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

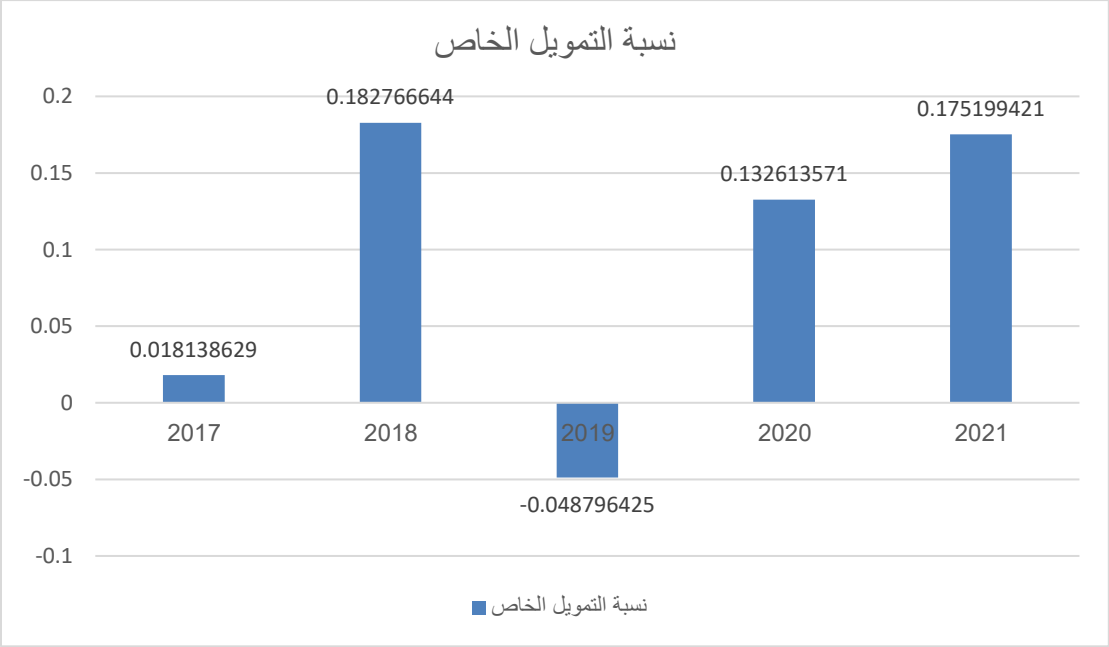


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(8)**.

نلاحظ تغيرات في نسبة تمويل الخاص على مدى السنوات الخمس بعام 2017 كانت نسبة 0.018 وزدت الى 0.18 في عام 2018 في عام 2019 كانت النسبة سالبة وبلغت ناقص 04 اما يشير إلى أن الشركة استخدمت التمويل الخاص بدلا من التمويل الخارجي في تلك السنة في عام نسبة قليلة الى 0.13 وفي عام 2021 ارتفعت الى 0.17 زيادة نسبة التمويل الخاص قد تشير الى تحسن في قدرة الشركة لتوفير تمويل داخلي من مواردها الخاصة.

### 3. نسبة التمويل الخارجي:

**الشكل رقم (12): يوضح نسبة التمويل الخارجي المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

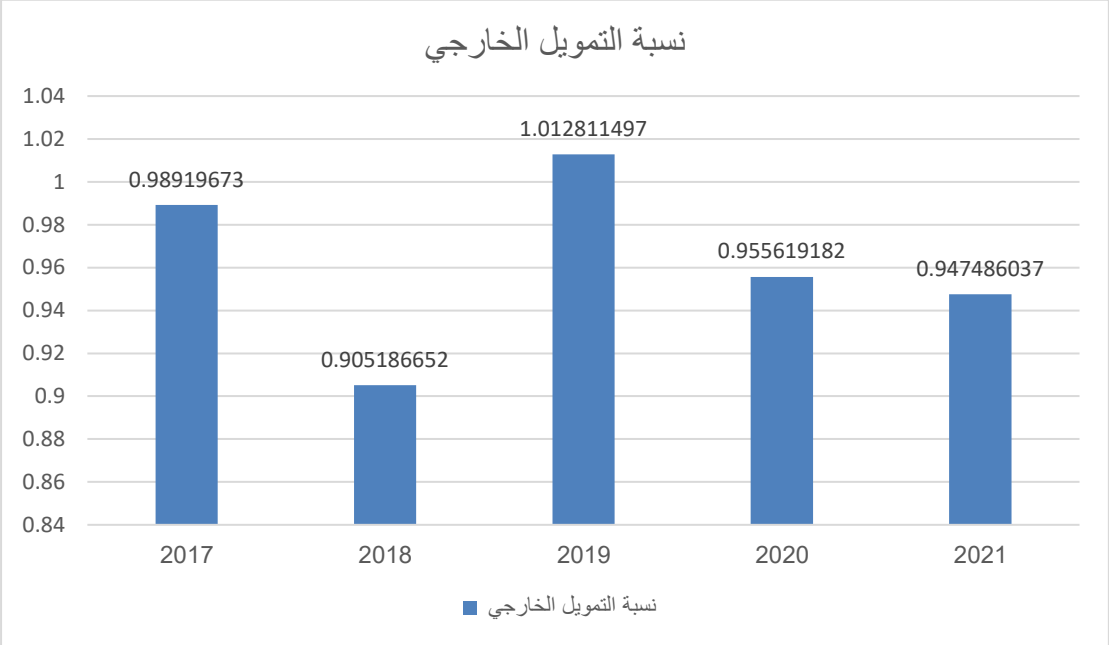


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(9)**.

أرى تغيرات في نسبة تمويل الخارجي على مدى سنوات في عام 2017 كانت النسبة 60.98 وانخفضت إلى 0.90 في عام 2018 في عام 2019 زادت بالنسبة الى 1.01 في عام 2020 انخفضت الى 0.95 وفي عام 2021 نزول النسبة دون قيمه المثالية 1.0 يشير إلى أن شركة تعتمد على مواردها داخليه أكثر من الموارد الخارجية لتنمية احتياجاتها المالية.

### 4. نسبة الاستقلالية المالية:

**الشكل رقم (13): يوضح نسبة الاستقلالية المالية المؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

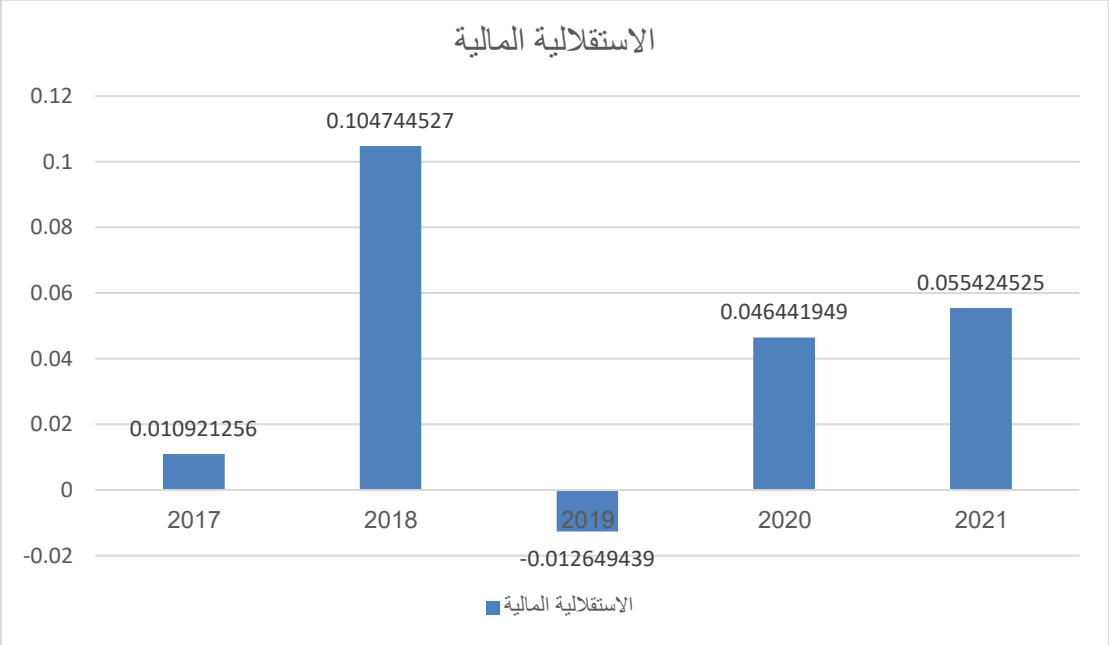


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(10)**.

نلاحظ تغيرات في نسبة الاستقلالية المالية على مدى السنوات المعنية في عام 2017 كانت بالنسبة 0.01 وزادت الى 0.1 في عام 2019 كانت النسبة سالبة وبلغت ناقص 0.01 مما يشير إلى أن الشركة قد استخدمت التمويل الخارجي بشكل أكبر من رأس المال الخاص في تلك السنة وفي عام 2020 ارتفعت نسبة 0.04 وفي عام 2021 إلى 0.05 زيادة نسبة الاستقلالية المالية يمكن ان تشير الى زيادة الاعتماد على رأس المال الخاص للشركة لتمويل نشاطها.

## ثانيا: التحليل العمودي

### 1. نسب هيكلة الأصول:

**الجدول رقم (06): يوضح نسبة هيكلة الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | العلاقة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الاصول المتداولة | الصافيةالنتيجة / الاجماليةالاصول | 0.404405352 | 0.048128251 | 0.737450087 | 0.665337287 | 0.70026177 |
| نسبة الأصول الثابتة | الصافيةالنتيجة / الاجماليةالاصول | 0.595594648 | 0.518767241 | 0.262549913 | 0.334662713 | 0.29973823 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

### 1.1. نسبة الاصول الثابتة:

**الشكل رقم (14): يوضح نسبة الأصول الثابتة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

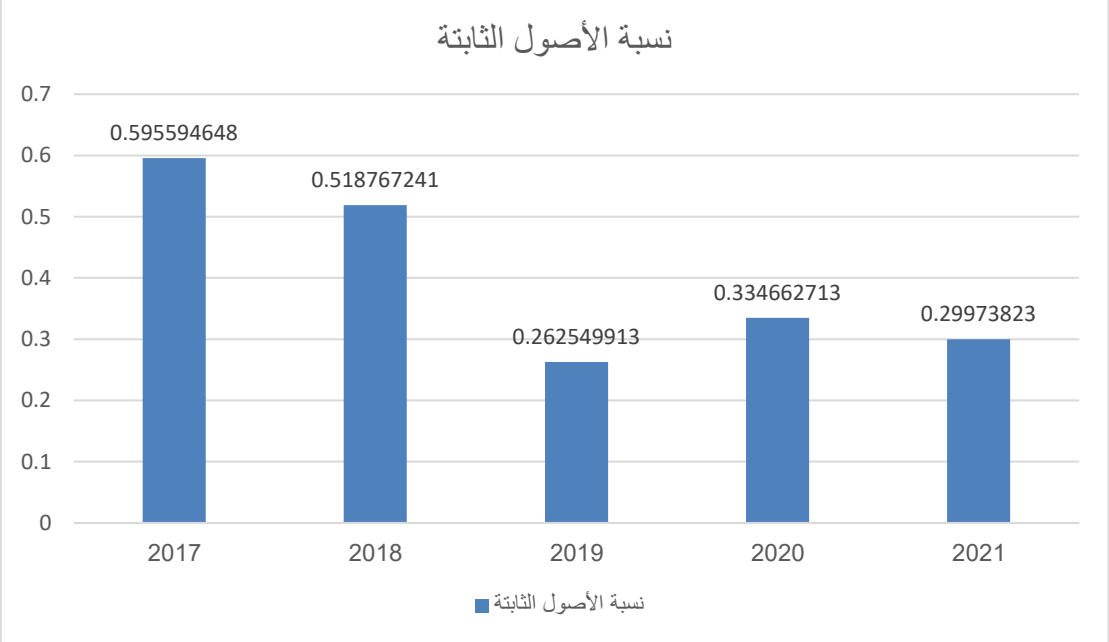


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(11)**.

ارى تغيرات في نسبة الأصول الثابتة على مدى السنوات في عام 2017 كانت بالنسبة 0.59 وانخفضت الى 0.52 في عام 2018 في عام 2019 انخفضت نسبة بشكل حاد الى 0.26 وفي عام 2020 ارتفعت الى 0.33 وفي عام 2021 انخفضت قليلا الى 0.29 انخفاض نسبة الأصول الثابتة يشير الى تقليل الاستثمارات الثابتة للشركة.

### 2.1. الأصول المتداولة:

**الشكل رقم (15): يوضح نسبة الأصول المتداولة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

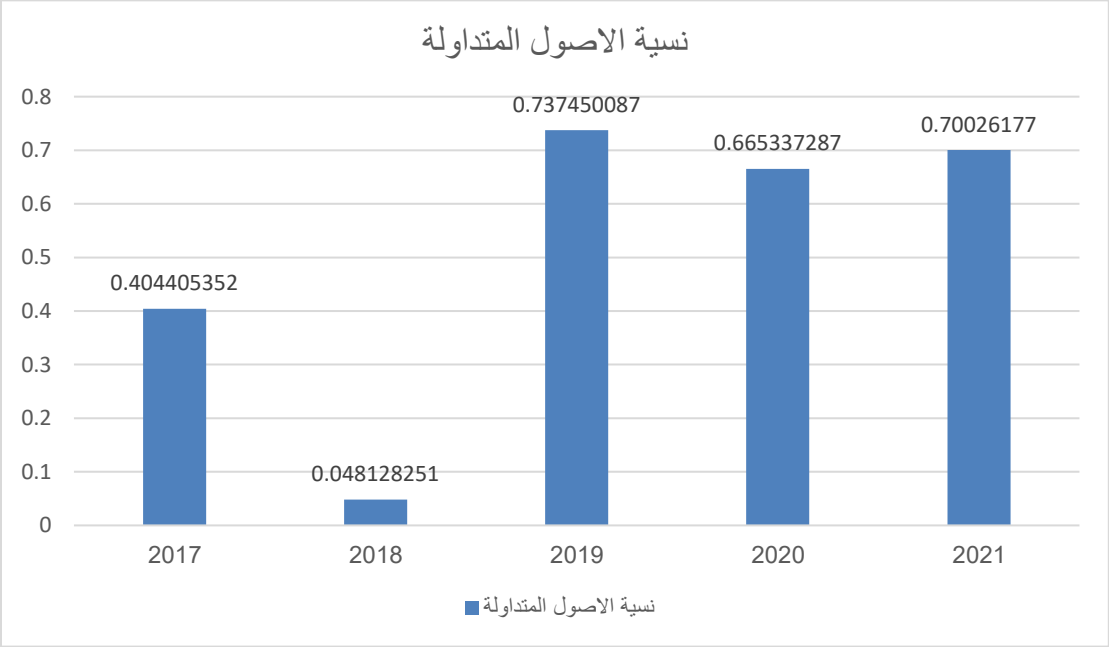


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(12)**.

أرى تغيرات في نسبة الاصول المتداولة على مدى السنوات المحددة في عام 2017 كانت النسبة 0.40 وانخفضت بشكل حاد الى 0.04 في عام 2018 في عام 2019 ارتفعت بالنسبة الى 0.73 وفي عام 2020 انخفضت قليلا الى 0.65وفي عام 2021 زادت الى 0.70 ارتفاع نسبة الأصول المتداولة يشير الى زيادة السيولة والقدرة على تحويل الأصول إلى نقط بسرعه ويكون ذلك نتيجة زيادة النقود او زيادة الحسابات المدينة وزيادة المخزون بعد زيادة السيولة ايجابيا في العموم في تمويل الأنشطة التشغيلية لتلبية الالتزامات المستحقة.

## 2. نسب هيكلة الخصوم:

**الجدول رقم (07): يوضح نسبة هيكلة الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | العلاقة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الديون القصيرة الاجل | الاجلقصيرةالديون / الخصوممجموع | 0.038515045 | 0.024492741 | 0.027200416 | 0.020292935 | 0.018636847 |
| نسبة الديون متوسطة وطويلة الاجل | الاجلومتوسطةطويلةالديون / الخصوممجموع | 0.98919673 | 0.120145036 | 1.012811497 | 0.955619182 | 0.947486037 |
| نسبة الأموال الخاصة | الاخاصالمالرأس / الخصوممجموع | 0.01080327 | 0.094813348 | -0.012811497 | 0.044380818 | 0.052513963 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

### 1.2. نسبة الأموال الخاصة:

**الشكل رقم (16): يوضح نسبة الأموال الخاصة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

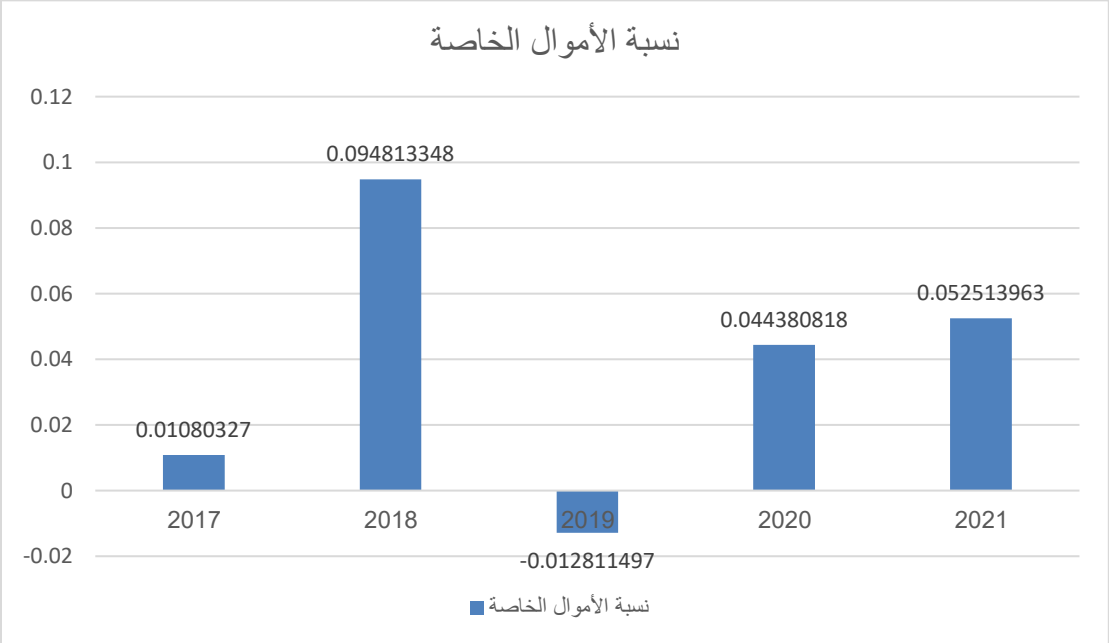


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13).

نرى تغيرات في نسبة الأموال الخاصة على مدى السنوات المحددة في عام 2017 كانت بالنسبة 0.010 وارتفعت إلى 0.094 في عام 2018 في عام 2019 انخفضت بنسبة ناقص 0.012 وفي عام 2020 وفي عام 2021 ازدادت إلى 0.052 انخفاض النسبة إلى قيمة سالبة عام 2019 يشير إلى أن شركة تعودت خسائر تفوقت على رأس المال الخاص الذي يتم تمويل المساهمين وهذا نتيجة الأداء السيء للشركة والمشكلات المالية التي واجهتها.

## 2.2. نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل:

**الشكل رقم (17): يوضح نسبة الديون طويلة ومتوسطة الاجل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

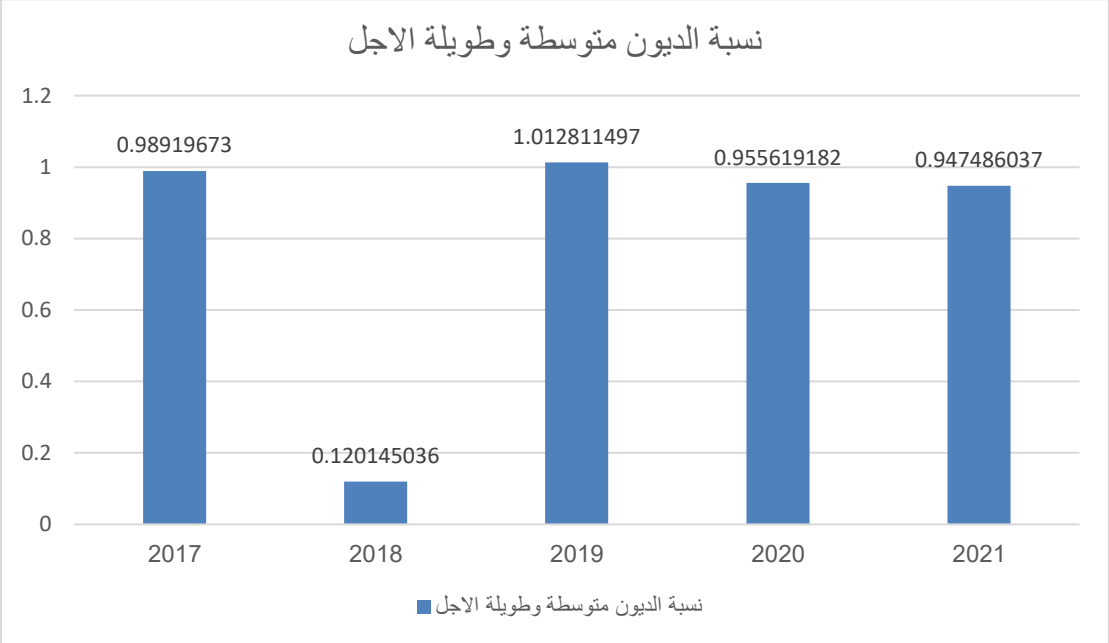


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (14).

نرى تغيرات في نسبة الديون الطويلة والمتوسطة على مدى السنوات المحددة في عام 2017 كانت نسبة 0.98 وانخفضت الى 0.12 في عام 2018 وفي عام 2019 ارتفعت النسبة الى 1.01 وفي عام 2020 و2021 تبقى النسبة المستقرة عند 0.95و0.94 على التوالي انخفاض نسبة الديون طويلة ومتوسطة يشير الى تقليل الالتزامات المالية الطويلة الأجل للشركة يكون نتيجة لاستراتيجية الشركة في تسديد الديون أو تقليل الاقتراض الجديد يعتبر

تقليل الديون طويلة ومتوسطة ايجابيا في العموم حيث يقلل من تكاليف المرتبطة لفوائد ويقلل من مخاطر الاستدانة المرتبطة بسداد الديون 2020.

### 3.2. نسبة الديون قصيرة الأجل:

**الشكل رقم (18): يوضح نسبة الديون قصيرة الاجل للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

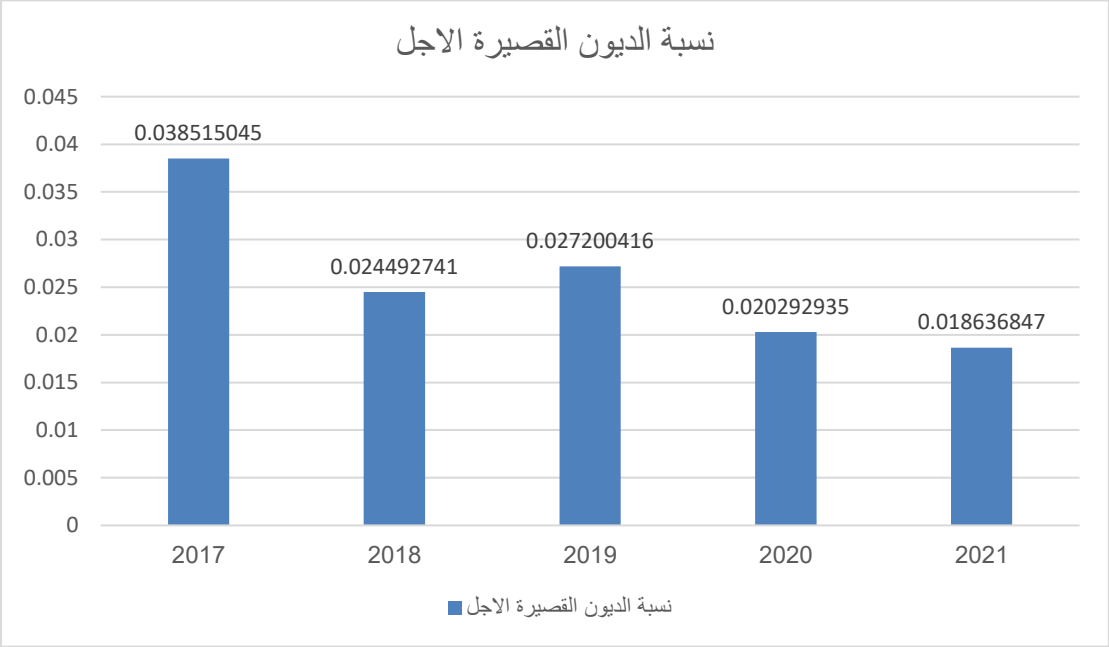


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

نرى تغيرات في نسبة الديون القصيرة الأجل على مدى السنوات المحددة في عام 2017 كانت النسبة 0,038 وانخفضت الى 0.024 في عام 2018 في عام 2019 و2020 طبقت النسبة مستقرة عند 0.027 و0.028على التوالي وفي عام 2021 انخفضت الى 0.018 انخفاض نسبة الديون القصيرة الأجل يمكن أن يعكس استراتيجية الشركة في تقليل الالتزامات المالية القصيرة الأجل وتحسين سيولتها.

## المطلب الثالث: نسب الربحية

**الجدول رقم (09): يوضح نسب الربحية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة ربحية الاموال الخاصة | 0.14715847 | 103.8451267 | 62.15867975 | 111.0155299 | 108.8298482 |
| نسبة ربحية الاصول | 1.528816412 | 9.886565448 | -0.731716135 | 4.924906681 | 5.687356865 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

### الفرع الأول: نسبة ربحية الأصول

**الشكل رقم (19): يوضح نسبة ربحية الأصول للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

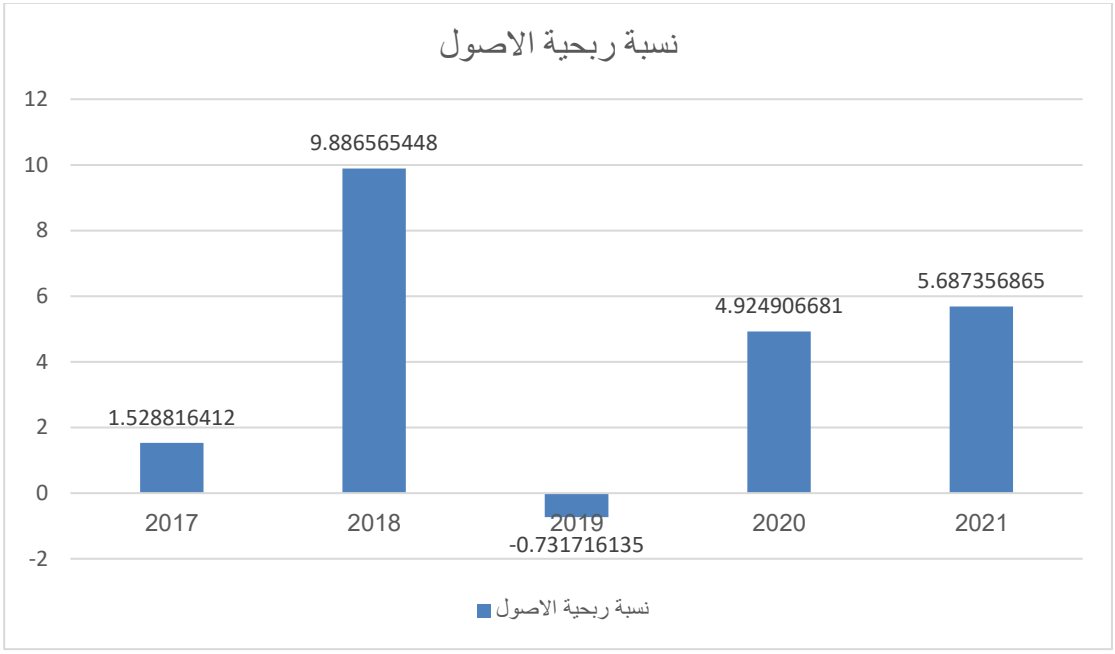


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (16).

نرى تغيرات في نسبة ربحية الأصول على مدى سنوات المحددة في عام 2017 كانت النسبة 1.52 وارتفعت الى 9.88 في عام 2018 في عام 2018 في عام 2019

انخفضت النسبة الى 0.73 ولكنها تحسنت في الاعوام التالية حيث بلغت 4.92 في عام 2020 وخمسة فاصلة 68 في عام 2021 ارتفاع نسبة ربحية الأصول يشير الى ان الشركة قادرة على تحقيق عائدات أعلى من الأصول التي تمتلكها.

**الفرع الثاني: نسبة ربحية الأموال الخاصة**

**الشكل رقم (20): يوضح نسبة ربحية الأموال الخاصة للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

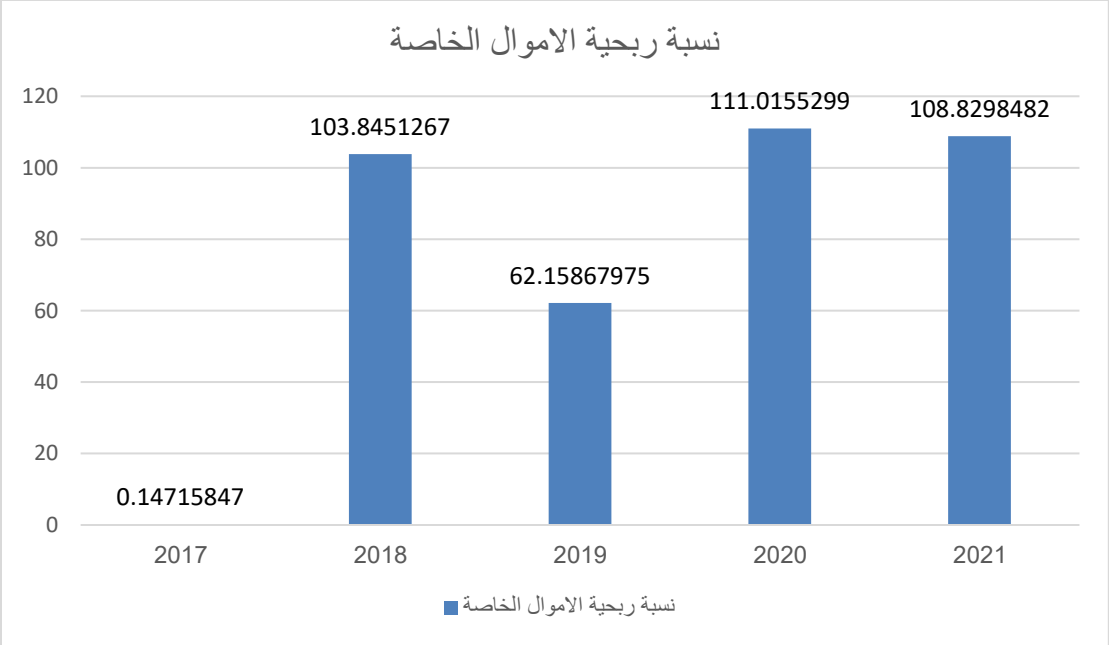


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

نرى ارتفاع نسبة ربحية الاموال الخاصة يشير الى قدرة الشركة على الاستثمار برأس مال الخاص بها بشكل مجدد تحقيق عوائد عالية على الاستمارات وذلك نتيجة استراتيجيات استثمار ناجحة وقدرة الشركة على تحقيق ميزة التنافسية في صناعتها.

## المطلب الرابع: نسب المردودية

### الجدول رقم (10): يوضح نسب المردودية في المؤسسة في الفترة (2017-2021م)

| البيان | العلاقة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المردودية الاقتصادية | الصافيةالنتيجة / الاجماليةالاصول | 1.58979E-05 | 0.098459023 | -0.007963458 | 0.0492696 | 0.057150866 |
| نسبة المردودية المالية | الصافيةالنتيجة / الاجماليةالاصول | 0.001471585 | 1.03845108 | 0.621588545 | 1.110155299 | 1.088298482 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

### 1. نسبة المردودية الاقتصادية:

**الشكل رقم (21): يوضح نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

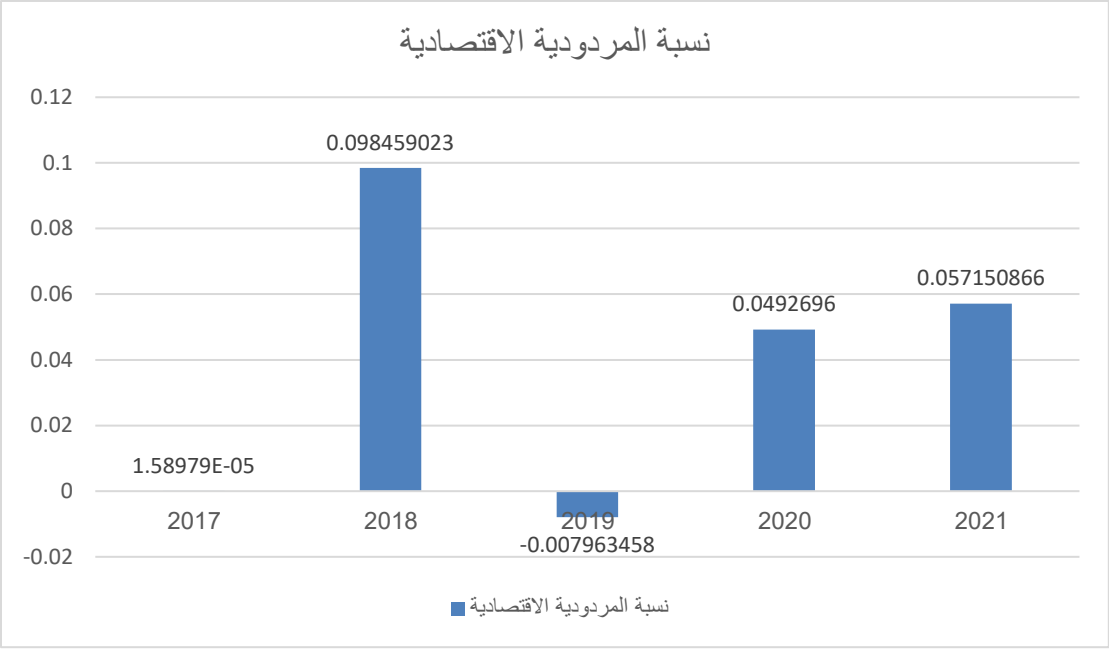


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (18).

نلاحظ انها متذبذبة في معدل المردودية الاقتصادية من سنة 2017 2021 يدل الى زيادة الاستهلاك التي يؤثر بالنقصان على نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد والقيم السلبية في

نسبة المردودية الاقتصادية تشير الى عدم قدرة الشركة الى على تحقيق أرباح كافية مقارنة بين رأس المال الخاص بها في تلك السنة.

### 2. نسبة المردودية المالية:

**الشكل رقم (22): يوضح نسبة المردودية المالية للمؤسسة في الفترة (2017-2021م)**

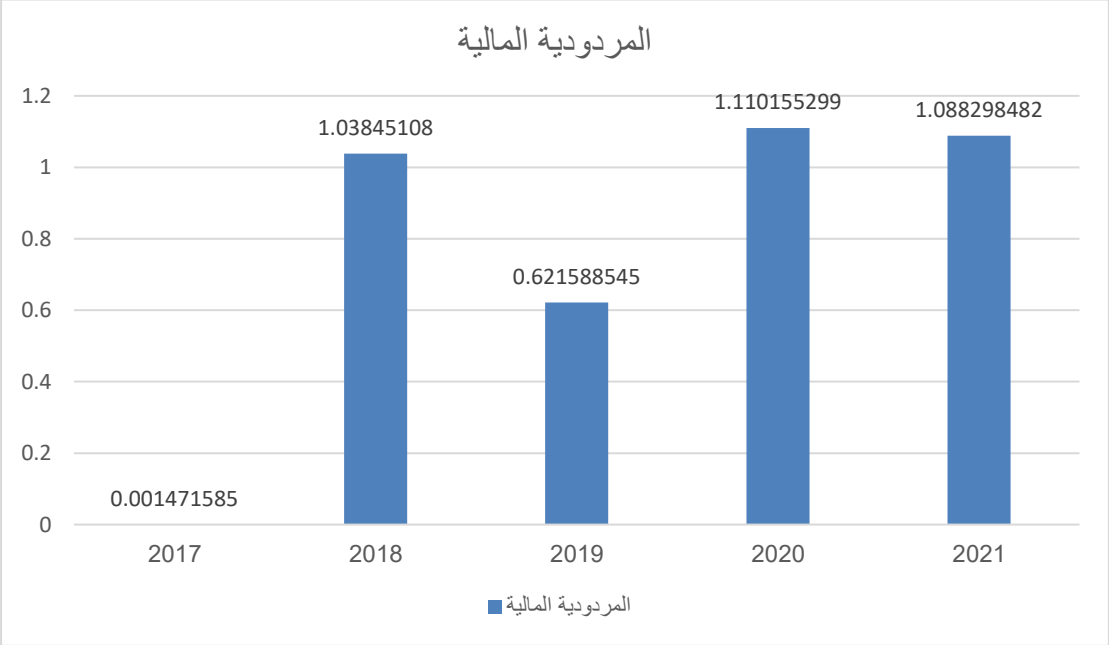


المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (19).

نلاحظ ارتفاع في نسبة المردودية المالية تشير الى قدرة الشركة على تحقيق ارباح ملائمة مقارنة بقيمة الأصول التي تمتلكها وتعكس هذه القيم كفاءة الشركة في استخدام الأصول لتحقيق أرباح مالية ايجابية وانخفاضها بالنسبة لسنة 2019 راجع إلى أن الشركة لم تتمكن من تحقيق أرباح كبيرة مقارنة بقيمة الأصول التي تمتلكها.

## خلاصة الفصل:

من خلال النتائج المسجلة خلال السنوات الدراسة يمكن المؤسسة القيام بالإجراءات التي ستساعد على تحسين الوضعية المالية خلال السنوات المستقبلية ودراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة حققت نتائج جيدة وتفاوتت من المؤشر الى آخر فهي حققت توازن على المدى الطويل إلا أنها لها تزايد رأس المال العامل يعكس قدرته على تمويل أنشطتها وتحقيق النمو المستدامة وهناك تزايد في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة على مدى السنوات هذا يشير الاحتياجات تمويل متزايدة المؤسسة قد تكون بحجم أي مصادر التمويل إضافية لتبيةاحتياجاتها وينبغي مراقبة حجم الخزينة الصافية للتأكد من توفر السيولة الكافية لتلبية الالتزامات المستقبلية.

# الخاتمة

# الخاتمة

تمحور موضوع بحثنا حول دراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومحاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية بإعطاء صورة واضحة وشفافة عن القوائم المالية، وكذلك التقارير الناتجة عنها، ومدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي، الذي يعتبر تقنية ووسيلة ناجحة لتفادي المخاطر التي تعيق مسار المؤسسة، واستخدام أهم المعايير والمؤشرات التي تمكننا من تقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة وتحقيق الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية معينة. من خلال دراستنا والمتمثلة في دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي استنتجنا المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أصحاب القرار لإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تسمح تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

**أولا: اختبار الفرضيات**

من خلال ما تم التعرض إليه في سياق البحث وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة في المقدمة اختبرنا صحة الفرضيات من عدمها كالتالي:

يمكن القول ان الفرضية الثانية : تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تضمنت" خصائص جودة المعلومات المحاسبية دليل على جودتها" صحيحة, لأنها تعطي فعالية لعملية تقييم مستوى جودة معلوماتها، وتم تأكيدها من الفصل الأول، بحيث وجدنا أن المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتصف بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات، حيث أن الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة

وموثوقة حتى استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة وإبراز الوضيعة المالية الحقيقية للمؤسسة.

– يمكن القول أن الفرضية الثانية : والتي نصت على "توفر الخصائص الثانوية في المعلومات المحاسبية لا تزيد من جودتها" خطأ لأن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تعزز من اعتماد نفسهو مصداقية هذه الأخيرة، وهذا تم التوصل إليه في الفصل الأول،حيث تبين لنا أن ثبات الطريقة المحاسبية من طرف المؤسسة من أجل المقارنة بينها وبين المؤسسات الأخرى، أما القابلية للمقارنة يتم استخدامها للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداءها وأداء للمؤسسات.

– تم التوصل من خلال الفرضية الثالثة : الى أن من أهم المؤشرات التي تساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة هي: مؤشرات التوازن المالي, نسب السيولة و الهيكلة المالية, نسب الربحية ونسب المردودية لأن هذه النسب هي التي تعبر عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة .

– يمكن القول أن الفرضية الرابعة : أن مؤسسة الأملاح الوطنية وإن لم تقم بالتحليل المالي بالشكل النظري إلا أنها تقوم بإعداد قوائم مرحلية المتابعة لوضعية النشاط وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة مسيري المؤسسة يعتمدون على معلومات القوائم المالية.

**ثانيا: النتائج**

من خلال ما تم التعرض له في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تلخصت فيما يلي:

**نتائج خاصة بالجزء النظري:**

– يجهد أقل وتكلفة أقل (مورد) (داخلي) والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

– تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها.

– ان تحليل الوضعية الماليةهو تشخيص للأداء الماليفي المؤسسة من خلال استعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

– تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

**نتائج خاصة بالجزء التطبيقي:**

– تعتمد مؤسسة الأملاح الوطنية في تمويل عملياتها على أموالها الدائمة بشكل كبير.

– مهلة تسديد الزبائن لديونهم اتجاه المؤسسة فترة قصيرة جدا وهذا ما يعكس ايجابا على وضعية المؤسسة خلال دورة الاستغلال.

– حققت المؤسسة خلال خمسة سنوات على رأس المال عامل موجب فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بالأموال الدائمة فهي تحقق هامش أمان. تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة ومجدة خلال خمسة سنوات دون استغلالها أثناء الدورة.

**ثالثا: التوصيات**

بناء على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة والمتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب بكونها مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

– الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة والمتداولة، الذي يسمح للمؤسسة بتقليص مخاطر الديون. يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكب جميع التغيرات الطارئة على البيئة الاقتصادية.

– يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تهتم بعملية التحليل المالي عن طريق تقييم قوائمها المالية من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في عملية تسيرها بهدف استدراكها مستقبلا.

**رابعا: آفاق الدراسة**

وفي الأخير بعدما تطرقنا لهذا الموضوع المتمثل في دور جودة المعلومات المحاسبية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية تبين أنه يمكن فتح الباب لعدة اشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق إلى المواضيع المتعلقة بـ:

– دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

– دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

*** المراجع باللغة العربية:**


1. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006م.
2. برقراري، حياة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011م.
3. بهية العلمي، شريفة العقون، تأثير ظروف العمل على الرضا الوظيفي، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة تقني سامي في تسيير الموارد البشرية، معهد زغاد محمد – المغير، الوادي، 2017م.
4. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، أكلى محند أولحاج، البويرة، 2012/2011م.
5. حامدي على، أثر جودة المعلومات المحاسبية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مذكرة ماجستير في محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011.
6. حجام إلهام، دور تقييم الأداء الماليفي التنبؤ بالتعثر الماليفي البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2016/2015م.
7. الحسون وآخرون، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1991م.
8. دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006.

9. ربيع النوري وآخرون، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمى لخضر، الوادي، 2019/2018م.

10. زيتوني آسيا، دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشريكات التأمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وحوكمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014م.

11. الساري، خضر باري فريح، النظام المحاسبي لشركة تنمية البذور، دراسة تطبيقية في شركة ما بين النهرين، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، العراق، 2000م.

12. سليمة نشتش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005م.

13. الصادق محمد محمود على المهير وأحمد على أحمد، أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي،قسم مجلة جامعة البحر الأحمر العدد السابع – يونيو 10، جامعة السودان، 2015.

14. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2006م.

15. عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016م.

16. عبد الرحيم ساكر وعصام مغزاوي،مقارنة الرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015م.

17. العمار، علي قاسم حميد، تقويم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في شركة عامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير، كلبية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2002م.

18. كحيل سليم دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014م.

19. كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002م.

20. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشريكات المساهمة، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000م.

21. محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011م.

22. محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998م.

23. مفيدة يحياوي، عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي المحاسبي الجديد، المركز الجامعي الوادي الجزائر، يومي 1817 جانفي 2010م.

24. مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري

25. نسرين فرحات، أهمية استخدام قائمة تدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2016/2015م.

26. نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011م.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

27. Kharuddin (2010) " Information System and Firms. Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprise."

28. Bukenya (2014) "Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's Public Sector.

# الملاحق

## الملحق رقم (01): جدول حساب النتائج الميزانية الشركة للفترة 2017 الى 2021 TCR

| | الفصول | ملا حظة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 70 | المبيعات و المنتوجات الملحقة (رقم الاعمال) | | 72,676,922.30 | 50,004,862.52 | 40,835,302.03 | 43,491,740.05 | 39,978,677.01 |
| 72 | تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع | | 151,378,470.14 | 208,914,873.11 | 150,134,961.12 | 185,052,802.83 | 197,140,537.69 |
| 73 | الإنتاج المثبت | | 12,853,100.00 | 7,189,031.00 | 3,848,135.99 | 7,293,748.07 | 4,765,973.72 |
| 74 | إعانات الإستغلال | | | 194,600.00 | 2,740,460.80 | 3,308,325.00 | 3,721,695.00 |
| | **إنتاج السنة المالية** | | **236,908,492.44** | **266,303,366.63** | **197,558,859.94** | **239,146,615.95** | **245,606,883.42** |
| 60 | المشتريات المستهلكة | | 41,615,219.25 | 52,414,233.67 | 50,399,891.42 | 55,661,231.35 | 56,728,685.03 |
| 61/62 | الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | | 96,250,716.08 | 59,119,956.54 | 33,242,305.30 | 47,032,073.59 | 31,232,754.67 |
| | **استهلاك السنة المالية** | | **137,865,935.33** | **111,534,190.21** | **83,642,196.72** | **102,693,304.94** | **87,961,439.70** |
| | **القيمة المضافة للإستغلال (2-1)** | | **99,042,557.11** | **154,769,176.42** | **113,916,663.22** | **136,453,311.01** | **157,645,443.72** |
| 63 | أعباء المستخدمين | | 51,564,743.63 | 54,949,792.80 | 62,257,991.01 | 54,353,563.96 | 60,022,313.92 |
| 64 | الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة | | 421,106.23 | 2,499,045.35 | 1,608,337.30 | 1,340,399.12 | 3,442,803.89 |
| | **إجمالي فائض الإستغلال** | | **47,056,707.25** | **97,320,338.27** | **50,050,334.91** | **80,759,347.93** | **94,180,325.91** |
| 75 | المنتجات العملياتية الأخرى | | 2,118,373.04 | 150,151.24 | 27,503.43 | 9,411,983.97 | 35,512.71 |
| 65 | الأعباء العملياتية الأخرى | | 7,976,369.27 | 6,443,426.57 | 8,944,379.99 | 6,125,657.98 | 1,332,743.10 |
| 68 | المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة | | 35,758,283.38 | 41,917,486.22 | 47,112,096.65 | 44,784,157.61 | 45,724,266.92 |
| 78 | استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات | | 1,475,738.18 | 8,821,366.23 | - | - | 643,600.00 |
| | **النتيجة العملياتية** | | **6,916,165.82** | **57,930,942.95** | **(5,978,638.30)** | **39,261,516.31** | **47,802,428.60** |
| 76 | المنتوجات المالية | | | - | 96,351.16 | - | - |
| 66 | الأعباء المالية | | 505,787.59 | - | - | - | - |
| | **النتيجة المالية** | | **(505,787.59)** | **-** | **96,351.16** | **-** | **-** |
| | **النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)** | | **6,410,378.23** | **57,930,942.95** | **(5,882,287.14)** | **39,261,516.31** | **47,802,428.60** |
| 695+ | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | - | - | - | - | - |
| 692+ | الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية | | (255,675.30) | 238,268.07 | 519,559.35 | (16,368.97) | (233,070.83) |
| | **مجموع منتجات الأنشطة العادية** | | **240,502,603.66** | **275,274,884.10** | **197,682,714.53** | **248,558,599.92** | **246,285,996.13** |
| | **مجموع أعباء الأنشطة العادية** | | **233,836,550.13** | **217,582,209.22** | **204,084,561.02** | **209,280,714.64** | **198,250,496.70** |
| | **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | **6,666,053.53** | **57,692,674.88** | **(6,401,846.49)** | **39,277,885.28** | **48,035,499.43** |
| 77 | عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) | | - | - | - | - | - |
| 67 | عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها) | | - | - | - | - | - |
| | **النتيجة غير العادية** | | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| | **صافي نتيجة السنة المالية** | | **6,666,053.53** | **57,692,674.88** | **(6,401,846.49)** | **39,277,885.28** | **48,035,499.43** |
| T20 | حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) | | - | - | - | - | - |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | صافي نتيجةالمجموع المدمج (1) | | - | - | - | - | - |
| DPM | و منها حصة ذوي الأقلية (1) | | - | - | - | - | - |
| PG | حصة المجمع (1) | | - | - | - | - | - |

## الملحق رقم (02): جانب الخصوم لميزانية الشركة للفـترة 2017الى 2021 BILAN.

| CODE_P | الخصوم | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *1* | **رؤوس الأموال الخاصة** | | | | | |
| *101* | رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) | | | | | |
| *109* | رأس المال غير المطلوب | | | | | |
| *104+* | العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) | | | | | |
| *105* | فارق إعادة التقييم | 15,435,360.00 | 15,435,360.00 | 21,279,200.00 | 21,279,200.00 | 21,279,200.00 |
| *107* | فارق المعادلة | | | | | |
| *12* | النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | 6,666,054 | 57,692,674.88 | (6,401,846.49) | 39,277,885.28 | 48,035,499.43 |
| *11* | رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد | (17,571,566.22) | (17,571,566.22) | (25,176,553.10) | (25,176,553.10) | (25,176,533.10) |
| *PSC* | **حصة الشركة المدمجة** | | | | | |
| *PM* | **حصة ذوي الأقلية** | | | | | |
| *T1* | **المجموع I** | **4,529,847.31** | **55,556,468.66** | **(10,299,199.59)** | **35,380,532.18** | **44,138,166.33** |
| *1+* | **الخصوم غير الجارية** | | | | | |
| *16+* | **القروض و الديون المالية** | | | | | |
| *134+* | الضرائب (المؤجلة و المرصود لها) | 6,609,762.55 | 6,609,762.55 | 999,313.90 | 999,313.90 | 999,313.90 |
| *229* | الديون الأخرى غير الجارية | 368,054,523.78 | 491,168,848.97 | 765,509,803.00 | 723,961,821.80 | 755,651,369.84 |
| *15+* | المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 23,959,716.57 | 18,269,443.57 | 25,826,478.03 | 20,684,036.80 | 24,050,249.94 |
| *T2* | **مجموع الخصوم غير الجارية II** | **398,624,002.90** | **516,048,055.09** | **792,335,594.93** | **745,645,172.50** | **780,700,933.68** |
| *4+* | **الخصوم الجارية** | | | | | |
| *40* | الموردون و الحسابات الملحقة | 2,626,701.68 | 2,028,374.90 | 7,824,416.79 | 943,717.09 | 1,883,779.34 |
| *444+* | الضرائب | 8,209,811.92 | 6,757,970.38 | 9,507,668.80 | 10,038,897.65 | 7,901,295.44 |
| *42+* | الديون الأخرى | 5,312,973.09 | 5,565,328.34 | 4,534,407.27 | 5,194,934.35 | 5,879,258.91 |
| *52+* | خزينة الخصوم | | | | | |
| *T3* | **مجموع الخصوم الجارية III** | **16,149,486.69** | **14,351,673.62** | **21,866,492.86** | **16,177,549.09** | **15,664,333.69** |
| *TGP* | **المجموع العام للخصوم** | **419,303,336.90** | **585,956,197.37** | **803,902,888.20** | **797,203,253.77** | **840,503,433.70** |

## الملحق رقم (03): جانب الاصول لميزانية الشركة للفـترة 2017الى BILAN 2021

| CODE_A | الأصول | ملا حظة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | **اصول مثبة غير جا رية فا رق لاقتناء ايجا بي او سابي GOOD ) (WILL** | | – | – | – | – | – |
| 207 | | | – | – | – | – | – |
| 20 | **التثبيتا ت المعنوية** | | 107,466.60 | 77,533.26 | 9,666.66 | 13,666.66 | 11,666.66 |
| 21 | **التثبيتا ت العينية** | | – | – | – | – | – |
| 211 | ا را ضي | | 34,754,980.00 | 34,754,980.00 | 34,754,980.00 | 34,754,980.00 | 34,754,980.00 |
| 2131 | عمارات | | 41,956,208.84 | 37,640,628.58 | 18,145,837.18 | 28,676,750.03 | 26,408,520.38 |
| 218 | تثبيتات عينية اخرى | | 136,136,526.02 | 197,176,635.41 | 101,772,319.76 | 156,987,820.03 | 138,754,430.95 |
| 22 | **تثبيتات ممنوح امتيازها** | | – | – | – | – | – |
| 23 | **التثبيتات الجاري إنجازها** | | 27,648,988.13 | 24,432,395.65 | 41,975,178.78 | 32,350,223.87 | 37,210,197.59 |
| 26+ | **التثبيتات المالية** | | – | – | – | – | – |
| 265 | السندات الموضوعة موضع المعادلة – | | – | – | – | – | – |
| 26 | المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة | | – | – | – | – | – |
| 271+ | السندات الأخرى المثبتة | | – | – | – | – | – |
| 274+ | القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية | | | | | – | |
| 133 | الضرائب المؤجلة على الأصول | | 4,007,450.22 | 5,007,771.82 | 7,298,393.49 | 6,616,017.39 | 7,163,393.49 |
| 188 | حسابات الإرتباط | | 5,123,203.38 | 4,884,935.31 | 7,108,257.27 | 7,394,745.79 | 7,627,816.62 |
| TNC | **مجموع الأصول غير الجارية** | | **249,734,823.19** | **303,974,880.03** | **211,064,633.14** | **266,794,203.77** | **251,931,005.69** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3+ | الأصول الجارية | | – | | | – | |
| 3 | المخزونات و المنتجات قيد الصنع | | 144,641,977.91 | 246,642,401.10 | 581,324,908.76 | 513,792,883.33 | 573,679,060.54 |
| 4 | الحسابات الدائنة – الإستخدامات المماثلة | | – | | | – | |
| 41 | الزبائن | | 17,893,696.55 | 26,477,096.79 | 7,361,628.80 | 8,855,993.64 | 12,215,357.45 |
| 409+ | المدينون الأخرون | | 2,410,441.74 | 2,621,953.14 | 23,070.00 | 2,183,505.00 | 2,164,387.00 |
| 44+ | الضرائب | | 68,035.05 | 60,535.16 | 404,026.98 | 134,628.44 | 10,728.76 |
| 48 | الأصول الأخرى الجارية | | – | | | – | |
| 5 | الموجودات و ما يماثلها | | – | | | – | |
| 50– | توظيفات و أصول مالية جارية | | – | | | – | |
| 51+ | أموال الخزينة | | 4,554,362.46 | 6,179,331.15 | 3,724,620.52 | 5,442,039.59 | 502,874.26 |
| TAC | مجموع الأصول الجارية | | 169,568,513.71 | 281,981,317.34 | 592,838,255.06 | 530,409,050.00 | 588,572,408.01 |
| TGA | المجموع العام للأصول | | 419,303,336.90 | 585,956,197.37 | 803,902,888.20 | 797,203,253.77 | 840,503,413.70 |